حديث المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية

تصدر عن المعهد المالي - العدد ١٩، تموز ٢٠٠٤

الافتتاحية

"إن بيروت هي المدينة المناسبة لعقد هذا المؤتمر نظراً لخبرة لبنان الواسعة في مجال الإصلاح المالي لاسيما وأنه يحمل دروساً في هذا المجال يمكن أن تستفيد منها دول المنطقة والمنظمات الدولية المشاركة في هذا المؤتمر وأبرز تجاربه تطبيق الضريبة على القيمة المضافة التي بلغت، في غضون سنتين، مستويات من الفعالية الضريبية تضاهي مستويات الدول الصناعية..."

نائب مدير صندوق النقد الدولي
الأستاذ أغستن كارستنز

لقد تقررت الدعوة إلى عقد مؤتمر وزراء المالية حول "الإصلاح المالي في الدول العربية والشرق الأدنى" في لبنان في شهر أيلول من العام الماضي وبدأ التحضير لهذا المؤتمر قبل أن تبدأ الدعوات المتزايدة، لاسيما من الجهات الخارجية، للتداول في أمور الإصلاح على مستوى المنطقة العربية ككل. ولقد عقد المؤتمر في ١٨ و١٩ أيار في بيروت، بحضور ١٢ وزيراً من وزراء المالية العرب كما شارك فيه عدد من ممثلي باقي الوزراء وكذلك عدد كبير من المسؤولين في الإدارات المالية في الدول العربية والشرق الأدنى والخبراء والمسؤلين في المنظمات الإقليمية والدولية. وكانت الغاية الأساسية هي إطلاق حوار بناء وإقامة ورشة نقاش هدفها حفز التفكير المشترك والتنسيق والتدبّر في ما تواجهه دول وشعوب المنطقة العربية وفي كيفية تطوير مجالات التعاون والتكامل في ما بين هذه الدول وهذه المجتمعات.

المسائل المشتركة بين دول المنطقة العربية:

لقد توافق الوزراء المعنيون على التأكيد على أهمية مسألة تحقيق النمو ◄◄

برعاية:

البنك العربي...

في هذا العدد

الافتتاحية

التدريب

- دفعة الموظفين الجدد - شباط ٢٠٠٤ - ص٢
- خطة التدريب الداخلي في المعهد المالي للعامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ - ص٢
- الصفقات العامة - ص٣
- كيف يستخدم برنامج سيغناس - ص٤
- موظفو المالية يحسنون مهاراتهم القيادية والإدارية - ص٤
- اختبار قبل الالتحاق بدورة مبادئ المحاسبة - ص٤
- فريق المعلوماتية في نشاط دائم - ص٥
- إدارة مجموعة وعرض مُدرّسة في لقاء أول لتدريس اللغة الإنكليزية - ص٦

شركاء في التدريب

- التعاون مع وزارة المالية الفرنسية
  - برنامج عمل مشترك مع المديرية العامة للمحاسبة - ص٦
  - الاتفاقيات الضريبية المولية - ص٦
- التعاون مع منظمة الجمارك العالمية - ص٧
- توقيع مذكرة تفاهم بين معهد البنك الدولي والمعهد المالي - ص٨

أخبار الوزارة

- مؤتمر وزراء المالية حول الإصلاح المالي في الدول العربية والشرق الأدنى - ص٩
- وزارة المالية تستقبل في مقرها المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط - ص١٠
- وزارة المالية تقلم محلة Choices - ص١٠
- لوحات موسيقية وفنية للاحتفال بيوم المرأة العالمي - ص١١

مشاريع جديدة

- أنظمة المعلوماتية التطبيقية... ماذا حققت أعمال الكتلة حتى اليوم؟ - ص١١

اللف: الضريبة الموحدة على الدخل - ص١٢

أخبار سريعة - ص١٤

حدثنكم حديثنا - ص١٥

حياة الوزارة - ص١٦

المكتبة المالية - ص١٧

الافتتاحية

والتنمية المستدامة التي لطالما كانت هدفَ خطط التحرير الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية. "ويمكنُ القولُ الآنَ أنه وبعد حوالَي العَقدين (وعندنا في لبنان منذ مطلع التسعينات فقط) أنّ قدْراً من النجاح تحقق حتى ما بعد أواسط التسعينات، وذلك في بلوغ معدلات مقبولةٍ من النمو. وقد تم ذلك عن طريق بعضِ عمليات التصحيح الهيكلي، وعن طريق التغيير والتطوير في القوانين والإجراءات، وعن طريق التطور الحاصل في بعض القطاعات النَوعية، وبخاصة قطاعات الخدمات والاتصالات، وعن طرَيق الانفتاح المحدود في بعض أسواقنا العربية بعضِها على بعض أو على الأسواق الدوليةِ وبما أسهم في تحقيق تواصل أوسع بين مواطني الدول العربية على مستوى العمالة وعلى المستوى السياحي، ومستوى رجال الأعمال ومشروعاتهم".

بيد أنه، وفي مقابل ذلك، "حدثت إعاقاتٌ في عمليات التطوير، من أهمها الاختناقاتُ الناجَةُ عن استمرار ارتفاع العجوزات والدَين العام في الموازنات العامة للدول العَربية، وانخفاضُ نِسَب الاستثمارات في المنطقة العربية كلِّها". كذلك فقد أسهم التنامي الكبير في عدد السكان وبالتالي الضغوط المتأتية عن التزايد الكبير في عدد المنضمين إلى سوق العمل والباحثين عن فرص عمل جديدة، واستمرارُ ثِقَلِ حجم الدولة والإدارة العامة في مفاقمة حجم المشكلة. ومن جهة أخرى، "تعاني دولنا من ضعفُ التصدير بين الدول العربية وإلى الخارج. ومنَ اضطراب العلاقات بين القطاعين العامّ والخاصّ، وانخفاض مستويات الإنتاجية وتدني الاستثمارات عن الحدود التي تحتاجها الاقتصادات العربية لتحقيق معدلات متنامية ومستدامة في النمو، واستشراء التوجهات نحو الأنماط الاستهلاكية المتمادية في المجتمعات العربية مع ما بشكّله ذلك من ضغوط على الموارد المتاحة".

لكنّ على الرغم من تلك الإعاقات "يكُونُ علينا أن نستفيد من الظواهر الإيجابية المتاحةِ لنا للدخول في آفاق حلولٍ للمشكلات البنيوية، والأخرى الناجمة عن الاضطراب في العلاقة بالسوق الدولية، والعلاقات في ما بين الدول العربية وانفتاح اقتصاداتها على بعضها بعضاً".

المحاور التي استخلصها الوزراء العرب بوجوب تركيز الجهود عليها في المرحلة القادمة:

كيما تُساوقُ اقتصاداتُنا الاقتصادات العالمية، يكون علينا الخروج من الوَهدة والجمود، والتركيزُ على عدة أمورٍ حتى لا نتحولَ إلى قضايا مستعصية لا يمكن الخلاص منها ومن أهمها:

أولاً: "متابعةُ الجهود نحو ترشيق حجم الدولة، وتعزيز دور القطاع الخاص وتحسين فرص نُموّه وتطوره ومبادراته، مع التأكيد على أهَميةَ الضوابط الضرورية في مؤسَسات القطاع الخاص لتعزيز الإدارة الرشيدة والإفصاح والشفافية بذات القدر الذي هو مطلوب من المؤسسات والإدارات التابعة للقطاع العام، حمايةً للمواطنين وتعزيزاً للثقة في حركة اقتصاداتنا وتطورها ونموها".

"لا بُدَّ إذاً من خروج الدولة من التدخلية المفرطة، وحصر نشاطها المباشر في القطاعات الاستراتيجية التي لا يجوز لها الاستقالة منها، إذ إنّ القطاع العامّ وطرائق إدارته، ما تزال تشكّل عبئاً كبيراً على الاقتصاد وحركيته، ولاسيما بسبب ضعف البنى المؤسسية لديه. إلا ان هذه التوجهات في ما خص دور الدولة يجب أن تتم بالتساوق على التأكيد على دور الدولة الإشرافي والتحفيزي في القطاعات التي يصار إلى إيلاء إدارتها وتشغيلها إلى القطاع الخاص".

ثانياً: "معالجة مسألة الاستثمار الضعيف الناجم عن صِغَر السوق وتشرذمها، والعاملُ الأهمُّ في ذلك هو العمل على تكبير حجم الاقتصاد وتنويع الإنتاج من خلال الاستثمار في مشاريع ذات جدوى مَوثقة. كما يكون علينا تحقيق تعاون أوسع على مستوى الدول العربية ومؤسساتها وانفتاحاً أكبر لاقتصاداتها وأسواقها على بعضها بعضاً، لاسيما وأننا نشهد المزيد من التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم، والتي لا بد للتعامل معها بندّية من خلال تكتل عربي يضعُنا على الخريطة العالمية هناك ضرورةٌ لتكبير حجم السوق من أجل جذب الاستثمارات. وهي عمليةٌ جدليةٌ ذاتُ طرفين. فتكبيرُ حجم السوق بحاجٌ إلى الاستثمارات. كما أن الاستثمارَ بحاجٌ لسوقٍ كبرى وإلى فُرَصٍ في نطاقها بحيث يَسهُلُ ويجدي التحرك.

"كما أنه هناك ضرورةٌ لبذل اهتمامٍ فائق لتعزيز كفاءة الأسواق المالية لدينا وتعزيز شفافيتها وقدرتها على اجتذاب المدخرات المحلية والاستثمارات الخارجية". وهناك ضرورةٌ للعمل على "زيادة مرونة سوق العمل بما يسهّل ويخفّض كلفة الاستثمار أكان ذلك في الدخول فيه أو في الانسحاب منه وبما لا يُثبِطُ هِمَمَ المبادرين ولا يجعلهم يحجمون عن الاستثمار".

ثالثاً: مشكلةُ التطوير والتلاؤم مع حاجات الاقتصاد وأسواق العمل وخصوصاً في ضوء النمو السكاني السريع في بلداننا العربية. "نحن ولاشك محتاجون لاستثمارات كبرى في المجال التعليمي والتدريبي، على أن تكون هذه الاستثمارات مدروسة بحيث تتلائم مع حاجات السوق، سيما وأنّ التخصصات التي تدخُلُ السوق مباشرةً محتاجةٌ للإنفاق والتطوير وتعزيز الكفاءة، من هنا ضرورةُ العمل على رفع مستويات مناهجنا التعليمية

وتطويرها لتأهُّبِ الأجيال الجديدة من الدخول في عصريات الاقتصاد العالمي ومجتمع اقتصاد المعرفة".

رابعاً: إعادة الاعتبار لقيم العمل وأخلاقياته ومكافأة الإنتاجية والتميز والتأكيد على الانضباط واحترام الكفاءة في إداراتنا ومؤسساتنا.

خامساً: من الضرورةِ بمكان العمل على بذل الجهود اللازمة لتعزيز شفافية المالية العامة في دولنا. وشفافية البيانات والإفصاح عن السياسات النقدية والمالية. والعمل أيضاً وبجدية كاملة على إرساء قواعد التشريعات اللازمة لمكافحة عمليات غسل الأموال. وضرورة خَرْي المزيد من الشفافية في نُظُم إعداد الموازنات المالية. ونشر الإحصاءات الاقتصادية بشكل دوري ومقارن.

وهناك ضرورة أيضاً وأيضاً لإصلاح المالية العامة وترشيد الإنفاق وإصلاح النُظُم الضريبية والجمركية. وتوسيع الوعاء الضريبي مما يسهم في زيادة الواردات وبالتالي في دعم الموازنات الحكومية وخفض العجوزات فيها ويمكّنَ المواطنين جميعاً من تحمل الاقتطاعات الضريبية بعدالة كلٌّ حسب اقتداره.

ولعله من المفيد التأكيد على أن إدراك ضرورة وأهمية تنفيذ هذه الإصلاحات لا ولم يأتِ. كما يحلو للبعض أن يضعها. تلبيةً لمطالبَ خارجية. فدولنا تتفق على ضرورتها لا بل على أهمية الحاجة الماسة للعمل على تحقيقها. ذلك أنّ السيرَ في التطويرات المؤسسية والإصلاحات المالية والاقتصادية التي جئنا على ذكرها إنما تتيح لنا إمكانية التصرف بمواردنا البشرية والمادية والزمنية الكبيرة واستعمالها بكفاءة ومردودية أعلى لمصلحة مواطنينا وبلداننا وبما يحقق معدلات مستدامة من النمو والتنمية. كما أن تبنيَنا لها يمكّننا من التأقلم للسوق الدولية. وللمنافسة فيها بما ينعكس إيجاباً على اقتصاداتنا ومواطنينا.

قرارات شجاعة إيذاناً بالتغيير

نحن محتاجون لقرارات شُجاعة في مجال اعتماد الإصلاحات اللازمة التي علينا واجبُ العمل على تبنيها في حكوماتنا ومجتمعاتنا. وهناك قرارات شجاعة علينا اتخاذها في مجال العلاقة فيما بين دولنا. وكذلك في مجال علاقة دولنا مع سائر دول المنطقة والعالَم على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

من هنا. فإن حاجتنا هي إلى:

- التغييرُ الذي يمكننا من استعمال مقدراتنا وإمكاناتنا وطاقاتنا بالشكل الأمثل.
- التغيير الذي يضعنا على المسار الصحيح الذي لا مجال فيه للتراجع أو للتواكل أو للتباطؤ وحتى لا نُضيِّعَ ومرة أخرى الفرص التي تتاح لنا. فتضحيات اليوم هي أقلّ كلفةً من تضحيات الغد التي سنضطر إليها إذا ما تأخرنا اليوم عن معالجة قضايانا بالعزمة الملائمة.
- التغيير المستند إلى إجراءات مبرمجة نستطيع أن نبني على نجاحاتنا فيها.
- التغيير الذي يحفظُ الانتماء والمصالح. ويحفظُ السيادة والكرامة. ويُحسّنُ من مستوى حياة مواطنينا حاضراً ومستقبلاً. ويهيّئنا القدرة على مواجهة التحديات.

فؤاد السنيورة

وزير المالية

دفعة الموظفين الجدد – شباط ٢٠٠٤

في ٢٠ شباط ٢٠٠٤ استقبل المعهد المالي ١٠٨ متدرباً من الناجحين الجدد في مباراة مجلس الخدمة المدنية لوظيفة مراقب ومحاسب ومحتسب ومراقب جمارك وكغيرها من الدورات التي تتوجه إلى الموظفين الجدد، تمتد هذه الدورة على فترة ثلاثة أشهر وتهدف إلى تزويد المشاركين بالمعلومات العامة والتقنية التي تساعدهم على تسلم مهامهم في وزارة المالية. وينقسم الموظفون الجدد إلى دفعتين، وتتميز الدورة الحالية بالتفسير المفصّل للضرائب والرسوم وبإضافة تقنيات التدقيق المكتبي والميداني على البرنامج وإضافة الزيارات الميدانية إلى مختلف إدارات مديرية المالية العامة وبعض المؤسسات العامة والبلديات.

وفي الإطار نفسه، نظم المعهد المالي بالتعاون مع مركز الدراسات التشريعية في جامعة نيويورك-ألباني، زيارة ميدانية لبلدية جونيه، لاعتبارها بلدية ذات صفة نموذجية. هدفت هذه الزيارة إلى التعرّف على الأنظمة المكننة في إدارة البلدية لاسيما برنامجي الواردات والموازنة البلدية. وقد قام الموظفون أيضاً بجولة في مكتب الاستقبال للإطلاع على برامج خدمات المكلفين والتعرف إلى كيفية قيام موظفي البلدية بعملهم اليومي.

كما استطاع المتدربون زيارة مقر بورصة بيروت للتعرّف على نظامها المكنن وعلى طريقة العمل فيها ومراقبة كيفية سير العمليات المالية من شراء وبيع في ردهة البورصة. ■

اعتمد المعهد المالي في وضع خطته التدريبية الداخلية للعامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ منهجية جديدة قوامها إشراك المعنيين في مديريات ودوائر وزارة المالية كافة في اقتراح البرامج والتوصيات بحسب طبيعة عملهم والصعوبات التي تواجههم. ولهذه الغاية، دعا وزير المالية، الأستاذ فؤاد السنيورة، المسؤولين في وزارة المالية إلى اجتماع عمل في المعهد المالي بتاريخ ٢٠٠٤/١/٣٠ لعرض آلية التدريب الحالية في المعهد المالي والإعداد لورش عمل لاحقة في هذا المجال. وقد تلا هذا الاجتماع التحضيري ٦ ورش عمل شارك فيها ٥١ مسؤولاً وموظفاً من مدراء ورؤساء دوائر وموظفين من مختلف مديريات وزارة المالية. وقد قدّم المشاركون اقتراحات لاحتياجات الموظفين التدريبية في دوائرهم وأضافوا بعض الأولويات والتوصيات. كما عقد اجتماع عمل مع المديرية العامة للجمارك ومديرية المساحة والشؤون العقارية لتحديد المواضيع الجمركية.

خطة التدريب الداخلي في المعهد المالي للعامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

توزعت البرامج التدريبية للعامين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على ١٠ مناهج تدريبية: الضرائب والرسوم، المحاسبة والتدقيق، المواضيع القانونية وأخلاقيات العمل، الاقتصاد والمالية، توحيد التطبيق وحل النزاعات، الإدارة والتواصل، الجمارك، المعلوماتية واللغات. كما تضمنت الخطة أنشطة ذات صلة بالتدريب كتطوير قاعدة المعلومات الحالية حول المدربين وتحضير الحقائب التدريبية. ■

التوصيات الناتجة عن ورش العمل التحضيرية كما عبّر عنها المشاركون

- تنظيم دورات تدريبية تطبيقية تتناسب وطبيعة عمل الموظفين في وزارة المالية؛
- الاستعانة بمدربين لديهم الإلمام العلمي والعملي بالمادة التدريبية من داخل الوزارة أو من خارجها؛
- استشارة المعنيين بالبرامج التدريبية من مسؤولين وموظفين قبل البتّ بها نهائياً؛
- شرح برامج المعلوماتية الجديدة وكيفية الاستفادة من تطبيقاتها؛
- إيجاد آلية معينة لتحفيز الموظفين للمشاركة في الدورات التدريبية؛
- السعي لاعتماد التدريب كمعيار أساسي في ملف الموظف وإدراجه من ضمن معايير تقييم أداءه؛
- وضع آلية متابعة وإشراف على المتدربين بعد انتهاء الدورات وذلك بالتعاون مع المسؤولين الهرميين والمدربين؛
- إعداد التوصيات والتعاميم التي ترتبط بموضوع الدورة ومتابعتها (كمواضيع توحيد التطبيق مثلاً) وإمكانية تنظيم لقاءات عمل متممة؛
- محاولة إيجاد حل عملي لمشاركة العاملين على الفاتورة لناحية احتساب التدريب من ضمن ساعات العمل؛
- طرح إمكانية إعطاء بدل نقل أو تنفيذ استراحات خاصة لموظفي المناطق، أو حتى تنفيذ التدريب في المنطقة؛
- الانتباه عند تحديد تاريخ الدورة للمهل وظروف العمل في الدوائر.

الصفقات العامة

دورة تدريبية حول الصفقات العامة:

١٦/٣٠ نيسان ٢٠٠٤ (٢٢ ساعة)

"الصفقات العامة" موضوع الدورة التدريبية التي نظمها المعهد المالي لـ٢٠ موظفاً من مديريات المالية العامة والجمارك العامة والأمن العام بهدف تعميق معرفتهم بالأحكام الخاصة بهذه الصفقات لاسيما تلك المتعلقة بصفقات اللوازم والأشغال والخدمات. وقد دُرّبت في الدورة القاضية هدى حايك رئيسة غرفة في ديوان المحاسبة. وامتدت الجلسات على ٢٢ ساعة تدريب تخللها نقاش وتمارين تطبيقية ودراسة ملفات.

في مبادئ الصفقات

كيف تعقد الصفقات؟

نصت المادة ١٢٠ من قانون المحاسبة العمومية على أن تنفذ نفقات اللوازم والأشغال والخدمات إما بواسطة صفقات تعقدها الإدارة مع الغير وإما بواسطة الإدارة مباشرة أي بطريقة الأمانة. بالنسبة للصفقات التي تعقدها الإدارة مع الغير فهي ليست حرة في اختيار المتعاقد معها وعليها أن تتوخى من تعاقدها تحقيق أفضل خدمة بأقل كلفة ممكنة وحماية مصالحها المالية والفنية.

ما هي طرق التعاقد؟

تعقد صفقات اللوازم والأشغال والخدمات بالمناقصة العمومية غير أنه يمكن في الحالات المبينة في ما يلي عقد الصفقات بطريقة المناقصة المحصورة أو استدراج العروض أو التراضي أو بموجب بيان أو فاتورة.

١. المناقصة:

هنالك نوعين من المناقصات: المناقصات العمومية والمناقصات المحصورة

المناقصة العمومية: هي طريقة تعاقد تلتزم الإدارة بمقتضاها التعاقد مع من قدّم أدنى الأسعار أو أفضل العروض وفقاً لما هو منصوص عليه في دفتر الشروط* الخاص العائد للصفقة والذي تتم على أساسه المناقصة. إنّ المناقصة العمومية هي الطريقة العادية لإجراء الصفقات العمومية. بمعنى آخر يمكن إجراء أي صفقة عمومية بموجب مناقصة عمومية دون وجوب تحقق أي شرط. وفي سبيل تحقيق الغاية من المناقصة العمومية تُراعى فيها مبادئ أساسية ثلاث وهي: العلنية، المنافسة والمساواة بالإضافة إلى وجوب إرساء الصفقة إلى من قدم أدنى الأسعار أو أفضل العروض.

المناقصة المحصورة: هي الطريقة التي بموجبها لا تسمح الإدارة بفتح باب المنافسة أمام الجميع وبحصر التنافس بين فئة محدودة من العارضين تتوفر فيهم مؤهلات مالية وفنية ومهنية يتطلبها تنفيذ الصفقة موضوع المناقصة على أن تحدد هذه المؤهلات بصورة مفصلة في دفتر الشروط الخاص كما أوجبت أن تحدد فيه سائر الضمانات التي يجب أن تتوفر في المناقصين والمواصفات التي يجب أن تتميز بها الأشغال أو المواد المطلوبة.

*** دفتر الشروط**

إن دفتر الشروط الخاص هو المستند الأساسي لكل صفقة لذلك فقد حددت المادة ١٢٦ من قانون المحاسبة العمومية ما يجب أن يتضمنه دفتر الشروط الخاص من معلومات أساسية تاركة للإدارة إضافة ما تراه مناسباً من معلومات وشروط أخرى.

على ماذا يحتوي دفتر الشروط؟

- أنواع اللوازم أو الأشغال أو الخدمات المراد تلزيمها وأوصافها.
- المؤهلات والشروط الخاصة التي يجب أن تتوفر في من يريد الاشتراك في المناقصة يتم تحديد المؤهلات بالاستناد إلى نوع الصفقة ومواصفاتها الفنية وقيمتها.
- عناصر المفاضلة وهي العناصر التي تلجأ إليها الإدارة كلما كان في نيتها عدم التقيد بالسعر الأدنى على أن تبين هذه العناصر بصورة واضحة ومفصلة وأن يوضع لكل منها معدل خاص.
- الأساس الذي يعتمد لإجراء المناقصة وفقاً لأحكام المادة ١٢٤ (تقديم أسعار أو تنزيل متوي إذ أن العارض يقتضي أن يكون على بينة من ذلك لتنظيم عرضه على هذا الأساس).
- شروط التنفيذ الخاصة بالصفقة.
- مهلة التسليم.
- مقدار الكفالة التي يجب تقديمها للاشتراك في المناقصة ولضمان قيام الملتزم بتعهداته.
- غرامة التأخير التي تفرض على المتعهد في حال عدم تقيده بمهلة التنفيذ.
- يضم إلى دفتر الشروط الخاص كلما كان ذلك ممكناً كشف تخميني بالكميات والأسعار.

٢. استدراج العروض:

يمكن عقد الصفقات بطريقة استدراج العروض في الحالات التالية:

١. إذا كانت قيمتها لا تتجاوز المئة مليون ليرة لبنانية وقد اشترط ديوان المحاسبة للموافقة على عقد الصفقة بطريقة استدراج العروض واعتبار المنافسة مؤمنة أن يكون قد تقدم للاستدراج أكثر من عرض نقل قيمته عن مئة مليون ليرة لبنانية.

٢. إذا كانت قيمتها تتجاوز المئة مليون ليرة لبنانية وكانت تتعلق:

- بالأشغال التي تقوم بها الإدارة على سبيل التجربة أو الدرس شرط أن يقرر ذلك الوزير المختص.
- بالأشياء والمواد والغلال التي يجب شراؤها في مكان إنتاجها نظراً لطبائعها الخاصة بالشحن والنقليات والضمان.
- باللوازم والأشغال والخدمات التي لم يقدم بشأنها أي سعر في المناقصة أو قدمت بشأنها أسعار غير مقبولة.
- باللوازم والأشغال والخدمات التي لا تسمح بعض الحالات المستعجلة الناشئة عن ظروف طارئة بطرحها في المناقصة على أن يقرر ذلك الوزير المختص.

٣. الاتفاق بالتراضي:

يمكن عقد الاتفاقات بالتراضي مهما كانت قيمة الصفقة في حالات عدّة نذكر منها:

١. اللوازم والأشغال والخدمات التي لا يمكن وضعها في المناقصة إما لضرورة بقائها سرية وإما لأن مقتضيات السلامة العامة تحول دون ذلك شرط أن يقرر ذلك الوزير المختص.

٢. اللوازم والأشغال والخدمات الإضافية التي يجب أن يعهد بها إلى الملتزم الأساسي لئلا يتأخر تنفيذها أو لا يسير سيراً حسناً فيما إذا جيء بملتزم جديد أثناء تنفيذ الصفقة.

٣. الأشياء التي ينحصر حق صنعها في حامل شهادات اختراعها.

٤. الأشياء التي لا يملكها إلا شخص واحد.

٥. اللوازم والأشغال والخدمات الفنية التي لا يمكن أن يعهد بتنفيذها إلا لفنانين اختصاصيين أو حرفيين أو صناعيين دلّ الاختبار على اقتدارهم.

٦. اللوازم والأشغال والخدمات التي يصنعها ذوو العاهات والمحتاجون المرخص لهم بالعمل من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على أن لا يتجاوز أسعارها الأسعار الرائجة في السوق والعامل الاجتماعي هو الأهم في هذه الحالة.

٧. اللوازم والأشغال والخدمات التي يمكن أن يعهد بها إلى المؤسسات العامة أو البلديات.

٨. اللوازم والأشغال والخدمات التي تؤمنها الإدارة بواسطة المنظمات الدولية وذلك بسبب مكانة هذه المنظمات من جهة وعدم توخيها الربح من جهة ثانية.

٤. البيان أو الفاتورة:

يمكن عقد الصفقات بموجب بيان أو فاتورة في الحالات التالية:

١. إذا كانت قيمتها لا تتجاوز ثلاثة ملايين ليرة لبنانية.

٢. إذا كانت أسعار المواد المراد شراؤها محددة في تعريفة صادرة عن الإدارة أو هيئة دولية معترف بها ويتعذر الحصول على سعر أدنى لها.

٣. إذا كانت الصفقة تتعلق باستئجار آليات أشغال عامة بموجب تعرفة عامة تحدد بقرار من الوزير المختص. ■

كيف يستخدم برنامج سيغتاس:

١٩ نيسان ٢٠٠٤ (٤ ساعات)

عقد المعهد المالي بالتعاون مع المركز الإلكتروني دورة تدريبية على نظام سيغتاس SIGTAS واشتمل البرنامج على كيفية البحث الدقيق عن الكلفين والإطلاع على تصاريحهم واستخراج المعلومات التي تساعد الموظف على الدراسة الكتبية لأعمال المكلّف. وتضمن البرنامج أيضاً جلسة مخصصة للتوزيع اليومي للساعات. شارك في هذه الدورة ١٠ موظفين ودربت فيها السيدتين فاتن يونس وهناء حلاق. ■

موظفو المالية يحسنون مهاراتهم القيادية والإدارية:

٦ أيار/ ١٧ حزيران ٢٠٠٤ (٢٥ ساعة)

إن تطوير الإدارة العامة يرتبط ارتباطاً مباشراً بقدرة الموظفين فيها. لاسيما القياديين منهم. على تطوير أنفسهم وأدائهم للمزيد من الفعالية والعلاقات البناءة مع المواطنين. وفي هذا الإطار. عقد المعهد المالي دورة تدريبية مكثفة لـ١٨ مشاركاً من رؤساء دوائر ومراقبين رئيسيين من مديريتي المالية العامة والجمارك العامة ومستشفى بيروت الحكومي. اشتملت الدورة على عدد من المواضيع المرتبطة بالإدارة الفعالة والقيادة والتواصل وحل المشكلات واتخاذ القرار فضلاً عن عمل الفريق والتفويض ومواضيع عدة أخرى. تميزت هذه الدورة بأسلوبها التشاركي والتفاعل بين المشاركين والمدربين. الأستاذ بيار فلفلي والدكتور داني ضو. وقد أتاحت هذه الدورة للمتدربين العمل على ذاتهم وتقييم مواقفهم من خلال تمارين عملية وتطبيقية. ■

اختبار قبل الالتحاق بدورة مبادئ المحاسبة:

٢٨ نيسان/ ١٧ حزيران ٢٠٠٤ (٢٥ ساعة)

نظم المعهد يوم الأربعاء الواقع فيه ١٤ نيسان ٢٠٠٤ اختباراً لتحديد مستوى المحاسبة لعدد من موظفي وزارة المالية الراغبين

في المشاركة بالدورات التدريبية في المحاسبة مع الأستاذ أنطوان حبيقة. وبنتيجة الاختبار، تم توزيع المشاركين على ٣ مستويات (مبتدئ، متوسط، ومتقدّم).

وفي ٢٨ نيسان ٢٠٠٤، بوشرت الدورة التدريبية للمستوى المبتدئ بمشاركة ١٨ متدرباً وقد تناولت التعريف العام بمبادىء المحاسبة ومحتويات رأس المال والميزانية العمومية وطرق تغيراتها وحساب النتيجة والميزان العام والتصميم المحاسبي العام والقيود اليومية ومسك الدفاتر التجارية ■

موظف وزارة المالية في حقوقه وواجباته:

٧-٢٤ أيار ٢٠٠٤ (١٥ ساعة)

يستمر المعهد المالي خلال العام ٢٠٠٤، بتوسيع آفاق الموظفين وتطوير معلوماتهم القانونية من خلال الدورات التدريبية حول "موظف وزارة المالية في حقوقه وواجباته". وذلك بهدف تعريفهم بالقوانين اللبنانية التي ترعى واجباتهم ومسؤولياتهم السلكية والجزائية والمدنية. وكذلك تعريفهم بالأعمال المحظورة وأنواع العقوبات والتعمّق بنظام الموظفين الحالي. وتناول المدربة المحامية سهى البساط المقدّم، في البرنامج بالتفصيل مبادئ التعيين والشروط الخاصة بوزارة المالية إضافة إلى حقوق الموظف المالية وأوضاعه الوظيفية وانتهاء الخدمة، إلخ. وذلك من خلال تمارين تطبيقية وأسلوب تدريبي يعتمد على النقاش وتبادل التجارب. وبعد الدورة التدريبية التي شارك فيها ١٥ متدرباً ونفذت في أيار ٢٠٠٤ في المعهد المالي، سوف يشارك موظفو محافظة الشمال في دورة خاصة بهم في طرابلس ■

إرشادات عملية لعلاقة بناءة بين الموظف والمكلّف

١. بدء نهار العمل بإيجابية وذهن منفتح.
٢. الاستعداد للصعوبات وللخبرات الجديدة.
٣. معرفة القوانين والمراسيم والتعاميم المتعلقة بالملف.
٤. الإطلاع على طبيعة عمل وزارة المالية وخدماتها الأخرى.
٥. درس ملف المكلف بدقة وموضوعية.
٦. التعامل مع المكلف بلباقة ومظهر لائق.
٧. كسب ثقة المكلف واحترام المؤسسة التي يمثلها.
٨. الإصغاء إلى ما يريده المكلف.
٩. طرح الأسئلة وإعادة صياغة المضمون للتأكد من المطلوب.
١٠. تحديد التوقيت المناسب والمهل المحددة.
١١. التعاون مع مختلف الموظفين المعنيين في الدائرة وخارجها وتنظيم الإحالات الصحيحة إليهم.
١٢. التعامل بايجابية مع مختلف أوضاع المكلفين.
١٣. متابعة الملف والمعاملة وإرشاد المكلّف بالشكل العملي والصحيح والدقيق وعرض البدائل عند الحاجة.

فريق المعلومتية في المعهد المالي في نشاط دائم

الزيارات الميدانية لمتابعة دورات المعلوماتية

في خطوة جديدة من نوعها، قام فريق المعلوماتية في المعهد المالي المدربان أياد عتّام ورياض أبو ساري بزيارات ميدانية إلى ماليتي لبنان الجنوبي ولبنان الشمالي خلال شهر شباط ٢٠٠٤. وهدفت هذه الزيارات إلى متابعة الموظفين الذين سبق وشاركوا في دورات المعلوماتية في المعهد المالي والتأكد من قدرتهم على تطبيق ما تدربوا عليها وتقديم الإيضاحات اللازمة وتحديد احتياجاتهم المستقبلية في هذا المجال. وقد رحّب الموظفون بهذه الزيارات وعبّروا عن ارتياحهم للإنجاز المحقق في مجال التدريب على برامج المعلوماتية وأشادوا بالدعم التقني المتاح لهم عند الحاجة من الموظفين العاملين في المراكز الإلكترونية في المناطق ■

تدريب ممكن لعدد من موظفي الشؤون العقارية في مالية لبنان الشمالي – الأمانة الثانية

تمهيداً لمكننة أمانة السجل العقاري، عقد مدرّبو المعلوماتية في المعهد المالي المدربان أياد عتّام ورياض أبو ساري، دورة تدريبية لـ ١٣ موظفاً من دوائر الشؤون العقارية – الأمانة الثانية في محافظة الشمال. هدفت هذه الدورة إلى تمكين المشاركين من استعمال الحاسوب تحضيراً لمكننة السجل العقاري واشتملت على كيفية استعمال الحاسوب الشخصي واستعمال برنامج الطباعة Word وبرنامج الجداول والأرقام Excel. وفي الإطار عينه يعقد فريق المعلوماتية لدورة مماثلة للموظفين في أمانة السجل العقاري في زحلة ■

وليرنامج إدارة البيانات Access دورات تدريبية أيضاً

أضاف فريق المعلوماتية في المعهد المالي برنامجاً تدريبياً جديداً على البرامج الحالية وهو "إدارة البيانات" Access. ويساعد هذا البرنامج على تخزين البيانات اليومية وترتيبها وفرزها بهدف استعمالها بشكل فعال، أي تكوين ما يعرف بـ"قاعدة البيانات". أضف إلى أنه يسهل عملية تحليل المعطيات ويساعد في عمليات التخطيط. ونذكر على سبيل المثال إدارة المخزون وتخطيط المشتريات. وقد عقد فريق التدريب حتى مطلع شهر حزيران ٢٠٠٤، ثلاث دورات تدريبية شارك فيها ١٨ متدرباً وتستمر الدورات خلال العام ٢٠٠٤ ■

لـــغـــات

إرادة مجموعة وعزم مُدرِّسة في لقاء أول لتدريس اللغة الإنكليزية

"Good afternoon everybody" بهذه العبارة استهلت صف الإنكليزية الأول Introductory I وإذا بـ٢٣ متدرباً يرمقونني بنظرات استفهام. وقد تبيّن لي من صمت البعض وعبارة "بالعربي من فضلك" الصادرة عن البعض الآخر أن مهمتي كمدرسة إنكليزية ستكون صعبة وصارمة. وصممت على التواصل باللغة التي لا يجيدونها أبداً. ذلك أن الهدف الرئيسي هو تعليمهم هذه اللغة. إن القول سهلٌ إنما الفعل أصعب. كيف أبدأ ومن أين أبدأ؟ لاسيما وأني اعتدت تعليم صفوف إنكليزية متقدمة. فكيف لي أن أنطلق من الصفر، حرفياً، وأن أبدأ بتعليمهم الأبجدية؟

فعلى الرغم من حماس المجموعة لتعلم الإنكليزية إلا أنها كانت على وشك الانسحاب. ذلك أن اللغة التي كنت أصر على استعمالها كانت أقرب إلى الصينية. وكثرت الصعوبات وأخذ الحماس بتلاشى. وإذ بي ألجأ إلى وسائل التواصل البدائية. فرحت أعبر بالإشارات عن الكلمات وأهجّها على اللوح. وها أني استقطب أنظار المتدربين. وقد اكتسبت الكلمات معناً وبدأنا بالتواصل الفعلي للمرة الأولى.

ومع مرور ساعات التدريب بدأت "الصينية" تتحول إلى.. إنكليزية! وتحولت المهمة المستحيلة إلى تحدٍ حقيقي تبلور برغبتي المتجددة في التعليم. وبعد خمسين ساعة من التعلم، بدأ التلامذة المتابون يسألون ويعلقون ويجيبون بالإنكليزية. وأصبحت تتردد العبارات الإنكليزية على غرار "excuse me" و"could you repeat please" و "how do you spell". وقد تبدو هذه العبارات سخيفة للبعض غير أنها أبهرتني وكانت كالنغم لأذنيّ. أما المفاجأة فكانت في الجلسة الأخيرة عندما ودّعت المجموعة بعبارة "goodbye" وفاجؤوني بالرد بلغة إنكليزية سليمة "see you next session ma'am".

فشكراً لهذه المجموعة المثابرة التي ناضلت حتى النهاية وبذلت جهوداً لا يستهان بها وبرهنت أن ما من مهمة مستحيلة تستطيع الصمود أمام الإرادة والعزم. ■

إستير سليلاتي، اخديست

دورات تدريبية في الفصل القادم

الإدارة المالية للمؤسسات العامة
أسس أرشفة الوثائق وحفظها
مبادئ محاسبة (مستوى متوسط)
الأوضاع الجمركية
المحاسبة التحليلية
موظف وزارة المالية في حقوقه وواجباته

التعاون مع وزارة المالية الفرنسية

برنامج عمل مشترك مع المديرية العامة للمحاسبة وزيارة بعثة المعهد المالي إلى فرنسا

في إطار التعاون المشترك والمستمر بين وزارة المالية اللبنانية – المعهد المالي، ووزارة المالية الفرنسية– المديرية العامة للمحاسبة ووحدة التعاون الدولي استقبل المعهد بعثة فرنسية في كانون الثاني ٢٠٠٤ برئاسة محتسب خزينة منطقة مابين، السيد ألان نيبو، يرافقه السيد دافيد بيساروسي من المدرسة الوطنية للخزينة والسيدة فريدريك جيب من بعثة التعاون الدولي.

تخلل هذه الزيارة لقاءات مع كبار المسؤولين في وزارة المالية اللبنانية ونتج عنها برنامج تعاون وتدريب مشترك يسمح بالاستفادة من خبرات المديرية العامة للمحاسبة العمومية الفرنسية خلال العامين ٢٠٠٤–٢٠٠٥.

وامتداداً لبرنامج العمل المشترك، شاركت بعثة من المعهد المالي مؤلفة من مسؤوله التدريب، السيدة جنان الدوبهي، ومنسقة برامج التدريب، السيدة دانيا سنو، والمسؤولة الإدارية، السيدة نادين غندور، في برنامج تبادل ودعم تقني في مجال التدريب، وذلك في الفترة الممتدة من ١٦ لغاية ٣٠ نيسان ٢٠٠٤ في المدرسة الوطنية للخزينة في مدينة Noisiel الفرنسية. تميّزت هذه الزيارة بمستوى عالٍ من المشاركة والاستفادة لاسيما في ما يتعلق ببرنامج المتدربين الجدد وأدوات التقييم وتقنياته وإعداد الحقائب التدريبية. ■

الاتفاقيات الضريبية الدولية

نظراً لأهمية الاتفاقيات الضريبية الدولية، عقد المعهد المالي بالتعاون مع المديرية العامة للمحاسبة العامة الفرنسية دورة تدريبية حول اتفاقيات تلافي الازدواج الضريبي الدولية بتاريخ ٧ و٨ نيسان تلت هذه الدورة طاولة مستديرة شارك فيها ممثلون عن نقابتي المحامين والمحاسبين المجازين لمناقشة المشاكل التي يواجهونها لاسيما لناحية فهم وتطبيق بنود هذه الاتفاقيات. تولى التدريب الخبير الفرنسي السيد فانسان ماروريك، نائب مدير العلاقات الدولية لدى مديرية التشريع الضريبي الفرنسية وشارك فيه المعنيون من موظفي وزارة المالية. ■

إتفاقية تلافي الازدواج الضريبي

كثرت منذ الستينات اتفاقيات تلافي الازدواج الضريبي الهادفة إلى مكافحة التهرب الضريبي لاسيما في ما يتعلق بالضريبة على الدخل. وكان ذلك نتيجة للعولمة الاقتصادية التي برزت مع تمركز المؤسسات خارج البلدان التي نشأت فيها ومع تطور الاستثمارات الخارجية. وأتت الاتفاقيات الضريبية لتلبي الضرورة الملحة الداعية إلى تخفيض الازدواج الضريبي وإلى إلغائه إذا أمكن. ذلك أنه يشكل عثرة أمام الاستثمارات الدولية.

يمكننا تلخيص الازدواج الضريبي بفرض أكثر من ضريبة واحدة على مبلغ واحد في بلدين مختلفين يدفعها نفس المكلف. أما ما يترتب عن هذه الاتفاقيات، التي تتم مناقشتها على أساس نموذج الأمم المتحدة أو نموذج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي لا ينتج عنها أية أعباء ضريبية تزيد عن تلك التي ينص عليها التشريع الداخلي لكل من الدولتين المتعاقدتين. فيتلخص بما يلي:

- تتيح لإحدى الدولتين الموقعتين عليها، بحسب معايير "إقامة المستفيد" أو "مصدر الدخل"، فرض ضريبة على مختلف فئات الدخل (العقارات والفوائد ...) تكون لصالح الدولة وحدها أو تتشاطرها مع الدولة الثانية.
- تحدد الطريقة التي يجدر اعتمادها لإلغاء الازدواج الضريبي (طريقة الإعفاء أو طريقة التنزيل).
- تفرض على البلدين تبادل المعلومات في ما بينهما.
- تتضمن سبل للحل الودي في حال واجهت إحدى الدولتين صعوبات في التطبيق أو في تفسير البنود الواردة فيها.

إن توقيع هذا النوع من الاتفاقيات يسمح للبلدان اجتذاب الاستثمارات الأجنبية التي من شأنها أن تخلق فرص عمل وأن يكون لها مردود تستفيد منه البلاد.

هلا فواز
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور

التعاون مع منظمة الجمارك العالمية: برنامج التدريب الإقليمي

تابعت إدارة الجمارك اللبنانية بالتعاون مع المعهد المالي تنظيم دوراتها التدريبية الإقليمية ضمن إطار برنامج التدريب الإقليمي الذي ترعاه منظمة الجمارك العالمية-منطقة شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط. وشهدت الدورات التي نفذت في النصف الأول من العام ٢٠٠٤ إقبالاً كثيفاً للمتدربين العرب واللبنانيين إذ شارك ٢٥٤ متدرباً (١٣٧ موظفاً من لبنان و١١٧ موظفاً من جنسيات عربية مختلفة) في ٨ دورات تدريبية تناولت مواضيع جمركية مختلفة. وتميّزت هذه الدورات باستقبالها لمدربين من ذوي الاختصاصات والخبرة ومن بلدان عربية وأجنبية متعددة. كما تميّزت بمستوى عال من النقاش وتبادل الخبرات بين المشاركين.

اشتملت الدورات التدريبية على مواضيع متنوعة منها الترانزيت، الإدخال الموقت ورد الرسوم، القيمة للأغراض الجمركية، قواعد المنشأ، النظام المنسق، إدارة المخاطر، تنمية الموارد البشرية. وتستمر الدورات التدريبية خلال الأشهر المقبلة من العام ٢٠٠٤.

موضوع الدورة	المدرب	الفترة الزمنية	العرب	اللبنانيون
الترانزيت وإجراءات الحدود	السيد جان الخلبي، المديرية العامة للجمارك اللبنانية	١٩ -٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٤	١٢	٢٣
الإدخال الموقت ورد الرسوم	السيد جان الخلبي، المديرية العامة للجمارك اللبنانية	٢١ -٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٤	١١	٢٣
القيمة للأغراض الجمركية	السيد عيسى بن عبد الله العيسى، جمارك المملكة العربية السعودية	١٦-٢٠ شباط ٢٠٠٤	٢٠	١٧
حول قواعد المنشأ (١)	السيد بيار بول دو فوشيه، منظمة الجمارك العالمية	١٩-٢٢ آذار ٢٠٠٤	٣	٢٥
قواعد المنشأ (٢)	السيد جمال الحربي، جمارك المملكة العربية السعودية	٢٢-٢٦ آذار ٢٠٠٤	١٨	١٦
تنمية الموارد البشرية	الدكتور منح جحا، شركة ماستر بلان، لبنان	١٩-٢١ نيسان ٢٠٠٤	١٥	٤
النظام المنسق	السيد موريس عساف، المديرية العامة للجمارك اللبنانية	١٠-١٤ أيار ٢٠٠٤	١١	١٧
إدارة المخاطر	السيد حسان بعاج، منظمة الجمارك العالمية	٧-١١ حزيران ٢٠٠٤	٢٧	١٢
مجموع أعداد المتدربين			١١٧	١٣٧

توقيع مذكرة تفاهم بين معهد البنك الدولي والمعهد المالي

في السادس من نيسان ٢٠٠٤، وقّع وزير المالية فؤاد السنيورة من مقر بعثة البنك الدولي في بيروت، ونائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا السيد كريستيان بوزان، ونائب رئيس معهد البنك الدولي السيد زياد الأحمد، من مقر البنك الدولي في واشنطن، وعبر الأقمار الصناعية، مذكرة تعاون بين المعهد المالي ومعهد البنك الدولي.

تؤسس هذه المذكرة لشراكة علمية ومعرفية بين الطرفين ترتكز على الميزات التي يتمتع بها لبنان وخصوصاً ثروته البشرية وتهدف إلى تطوير وتوسيع تبادل المعرفة والنشاطات التدريبية في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا.

تنص الاتفاقية على التعاون في المجالات التالية:

- تنظيم النشاطات التعلّمية ونشر المعلومات من خلال المؤتمرات وورش العمل وغيرها بهدف تسليط الضوء على مشاكل التنمية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- تنظيم نشاطات التعلّم عن بعد من خلال شبكة التعلّم للتنمية.
- تبادل ونشر الخبرات والمعلومات والمنشورات ذات الصلة.

وقد شارك في حفل التوقيع عدد من الذين مهدوا الطريق أمام هذه الشراكة وساهموا في تحقيقها. ونذكر منهم مديرة المعهد المالي السيدة لمياء المبيض بساط والمسؤولة عن نشاطات البنك الدولي في بيروت السيدة حنين السيّد وكبار المسؤولين في وزارة المالية والمعهد المالي وبعثة البنك الدولي ■

وزارة المالية في تنمية مواردها البشرية:
برنامج المنح الذي تموله الحكومة اليابانية والبنك الدولي

إن السياسة التي تنتهجها وزارة المالية بالتعاون مع المعهد المالي والمؤسسات الدولية لإعداد وتدريب العاملين في الوزارة هي مؤشر على أهمية العنصر البشري في عملية التنمية الاقتصادية. ولقد استفاد موظفو الوزارة من برامج التدريب الطويل التي تقدمها المؤسسات والمنظمات الدولية ومنها برنامج المنح الذي تموله الحكومة اليابانية بالتعاون مع البنك الدولي:

Japan / World Bank Graduate joint Scholarship Program

وتعود جذور هذا البرنامج إلى التجربة اليابانية مع البنك الدولي، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حصلت الحكومة اليابانية خلال الأعوام ١٩٥٣ حتى ١٩٦١ على قروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة إعمار البنى التحتية. وكانت اليابان تعتبر في ذلك الوقت ثاني أكبر مقترض من البنك الدولي. وفي منتصف عام ١٩٩٠ قامت الحكومة اليابانية بتسديد جميع القروض وأصبحت الآن من الممولين الرئيسيين للبنك الدولي.

إن خبرة اليابان الذاتية مع البنك الدولي وإيمانها بأهمية هذه المؤسسة دفعتها إلى تأسيس هذا البرنامج، حيث تقوم الحكومة اليابانية بالتمويل في حين يتولى البنك الدولي الإدارة. ويشكل هذا البرنامج جزء من سياسة تنمية الموارد البشرية التي تتبناها الحكومة اليابانية في دعم الدول النامية.

بدأ هذا البرنامج سنة ١٩٨٧وتم لغاية سنة ٢٠٠٤ اختيار حوالي ٢١٤٢ شخص من بين حوالي ٤٢.٠٠٠ مرشح من أكثر من ١٥٠ دولة عضو في البنك الدولي، حيث يتم التدريس والتدريب في حوالي ١٥٠ جامعة في أكثر من ٣٠ دولة. غير أن حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المنح هي الأقل بين جميع الدول النامية. لذا أستغل هذه الفرصة لأدعو جميع الزملاء والزميلات للاستفادة من هذه المنح لتنمية مهاراتهم والمشاركة في دفع وزارة المالية قدماً ■

ماهر جلول
مديرية الواردات

مؤتمر وزراء المالية حول الإصلاح المالي في الدول العربية والشرق الأدنى

انعقد للمرة الأولى وفي بيروت مؤتمر حول الإصلاح المالي في الدول العربية ودول الشرق الأدنى نظمته وزارة المالية اللبنانية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي امتدت أعماله على يومين (١٨، ١٩ أيار ٢٠٠٤). وأبرز ما في هذا المؤتمر مشاركة ثلاثة عشر وزير مالية (من السعودية، قطر، الإمارات، السودان، عمان، اليمن، العراق، الأردن، لبنان، سوريا، فلسطين، مصر، المغرب) وعدد من المخطّطين للسياسات في ١٧ دولة من العالم العربي والشرق الأدنى وكذلك خبراء وممثلين عن منظمات إقليمية ودولية بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد العربي بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية.

هدف المؤتمر إلى مناقشة المسائل الخاصة بالإصلاحات المالية وتعزيز تنسيق السياسات في ما بين دول المنطقة ومع المنظمات الدولية. وقد عرض للخصائص التي تميز دول المنطقة لاسيما لناحية تنوع اقتصاداتها وثرواتها ومواردها. وعلى الرغم من هذا التنوع فإن معظمها يواجه تحديات اقتصادية متشابهة وأهمها تحقيق معدلات أعلى من النمو القابل للاستمرار وفرص عمل تتماشى مع التنامي السكاني في المنطقة.

اشتمل المؤتمر على محاضرات ركّزت على التحديات المشتركة التي تواجهها برامج الإصلاح المالي والضريبي في المنطقة. وكذلك على عروض لخبرات البلدان المشاركة وحلقات حوار مفتوحة لمناقشة المواضيع ذات الصلة. وقد ناقش المشاركون برامج الإصلاح التي هي قيد التطبيق وتلك المقترح تطبيقها على غرار إصلاح التعرفات الجمركية، تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وتحديثها، تحسين الإدارة الضريبية والجمركية، إعادة تحديد دور الدولة، مراجعة السياسات الخاصة بالنفقات العامة، تحديث عملية إدارة الموازنة والنفقات بطريقة منتظمة ومجدولة، دراسة إمكانية تنظيم الموازنة على أساس الأداء (Performance budgeting) . تحسين الشفافية المالية والتأكد من بقاء الدين ضمن معدلات قابلة للاحتمال (Debt sustainability) وذلك ضمن إطار إدارة سليمة للدين العام. وقد أجمع المشاركون على أن إصلاح القطاع العام وترشيد الإدارة وزيادة الشفافية تشكل عناصر أساسية لتحقيق هذه الأهداف. كذلك اتفق المشاركون على أن المؤتمر قد حقق فائدة كبيرة عبر تسليط الضوء على جوانب مهمة من الإصلاح المالي وتبادل الخبرات والتجارب بين بلدان المنطقة.

كما توافقوا على أهمية متابعة نتائج المؤتمر واستمرار التعاون بين دول المنطقة في هذا الموضوع نظراً للحاجة المتزايدة إلى تنسيق السياسات الإصلاحية في المنطقة لاسيما وأن الدول العربية وكذلك دول الشرق الأدنى تواجه التحديات المالية والاقتصادية عينها خاصة ولجهة ضرورة العمل على اعتماد سياسات مالية وضريبية عصريّة، تؤدي إلى ترشيد نظم الإنفاق العام بما يسهم في تعزيز مردودية الإنفاق العام الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تعزيز الخطوات الآيلة لانفتاح الأسواق المحلية على المنافسة الداخلية والخارجية والى تشجيع وزيادة التبادل التجاري بين الدول

العربية. ولتحقيق ذلك تبدو الحاجة ماسة للمباشرة بتطبيق برامج إصلاح هيكلي بدأتها بعض البلدان وهناك بلدان أخرى لها مصلحة أكيدة في تعزيز مسيرتها الإصلاحية في تلك المجالات.

من هنا قد يكون هذا المؤتمر منطلقاً لسلسة اجتماعات دورية يعقدها وزراء مالية الدول العربية ومنطقة الشرق الأدنى بهدف تنسيق السياسات ومعالجة المشاكل المشتركة للسير قدماً بالمنطقة فتواكب برمتها ركب الاقتصاد العالمي. ■

وزارة المالية تستقبل في مقرها الجديد المركز الإقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط

إن عملية إدارة الاقتصاد عملية صعبة فتصميم السياسة الاقتصادية وتنفيذها يتطلب الخبرة الفنية والمؤسسات الحكومية الفعالة وهناك الكثير من البلدان الذي يحتاج إلى العون في اكتساب الخبرة اللازمة في الإدارة الاقتصادية. كما يحتاج إلى المشورة بشأن السياسات الإصلاحية والترتيبات المؤسساتية المناسبة التي أثبتت نجاحاً في بعض البلدان وهذا هو نوع العون الذي يقدمه صندوق النقد الدولي من خلال مساعداته الفنية في هذا الإطار أعلن صندوق النقد الدولي بتاريخ ١٧ أيار ٢٠٠٤، بلسان نائب مديره العام السيد أغسطن كارستنز أنه سيقيم مركزه الإقليمي للمساعدة الفنية في الشرق الأوسط (METAC) في بيروت وتحديداً في مبنى وزارة المالية الجديد على كورنيش النهر وسوف تغطي نشاطات هذا المركز بالدعم اللازم من الحكومة اللبنانية. ومن المتوقع أن يبدأ المركز نشاطاته في أواخر خريف ٢٠٠٤. وتشمل هذه النشاطات تقديم خدمات للمساعدات الفنية والتدريب لكل من أفغانستان ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والسودان وسوريا وفلسطين واليمن. وتهدف هذه المساعدات إلى تقوية قدرات هذه البلدان لتحقيق إدارة فعالة في المجالين الاقتصادي الكلي والمالي وتشجيع الاستقرار الاقتصادي الكلي وتطوير المؤسسات الأساسية المعنية بوضع السياسات الاقتصادية وسوف تركز المساعدة الفنية والتدريب على المواضيع التالية: السياسة الاقتصادية الكلية، السياسات الضريبية وإدارة الإيرادات، إدارة الإنفاق العام، قضايا القطاع المالي، الإحصاءات الاقتصادية الكلية ■

وزارة المالية بقلم مجلة Choices

نشرت المجلة الإلكترونية للتنمية البشرية "Choices" الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدد مارس ٢٠٠٤ مقالاً للصحفية ريم حداد (من صحيفة دايلي ستار) واصفة شوط الإصلاح والتطور الذي قطعته وزارة المالية اللبنانية منذ ما يناهز العشر سنوات. كما نشرت المقال أيضاً المجلة الإلكترونية الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عدد ٣٦٥ وما جاء في المقال "لا يزال عدد من اللبنانيين يجد من الصعب التصديق بأن إدارة الجمارك اللبنانية التي كانت في السابق معروفة لبيروقراطيتها المعقدة ولكثرة معاملاتها، تؤمن الآن أحد الخدمات الأكثر فعالية في الدولة اللبنانية وبأن إدارة المساحة والشؤون العقارية أصبحت قادرة على إصدار الإفادات العقارية والخرائط بدقائق.

فمنذ ثماني سنوات فقط كانت كافة المعلومات في الوزارة تحفظ على الورق وكان الحصول على أية معلومة يشبه الكابوس الذي لا ينتهي. فالإدارة لم تكن ممكننة بعد وموازنة الدولة بكاملها كانت تحسب يدوياً وتحفظ على الورق. ناهيك عن عدم إمكانية القيام بالدراسات الإحصائية حتى الآلات الحاسبة لم تكن معتمدة في حينها!

الحرب الأهلية كان لها تأثيرها أيضاً على الوزارة فلقد نتج عنها تبعثر بعض الوحدات في المناطق دمار أو خراب بعض الأبنية واحتراق الملفات وفقدان المعلومات.

ففي هذه الظروف وفي زمن كان فيه الاقتصاد يتراجع للصمود والدين العام إلى تزايد بدأ العمل بمشروع الإصلاح المالي والإداري في وزارة المالية عام ١٩٩٥ بدعم من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي بعد ٤ سنوات على انتهاء الحرب. وكان الحر للاهتمام الكبير بضرورة إصلاح وزارة المالية كون هذه الأخيرة تشكل المحرك للنهوض بالاقتصاد اللبناني والمنفذ للسياسة الاقتصادية للحكومة.

فتوجبت هذه المرحلة إقرار الإصلاحات المالية وإعادة النظر في السياسات المالية وتطوير طرق إعداد الموازنات وإعادة تفعيل الضرائب. كل ذلك وفقاً للمواصفات الدولية.

لتطبيق الإصلاحات كان على وزارة المالية أن تدخل المكننة إلى جميع وحداتها وأن تبذل جهداً لتحسين مستوى نشر المعلومات بغية تأمين فعالية وشفافية أكبر. لذا أوجدت الوزارة موقعاً إلكترونياً نشرت عليه وللمرة الأولى الدراسات الإحصائية والمعلومات الضريبية وتلك المتعلقة بإدارة الدين العام والتقارير المالية ومستندات تسجيل المكلفين في الضرائب. ومع انتشار المكننة في الوزارة أصبحت الحكومة مستعدة لبدء مشروع الإصلاح الضريبي عام ٢٠٠١.

وكان لإداراتي الجمارك والشؤون العقارية والمساحة حيزاً كبيراً في عملية الإصلاح انعكس إيجاباً على مصالح المواطن اللبناني والوضع الاقتصادي العام.

تختم ريم حداد مقالها بالقول بأن إداراتي الشؤون العقارية والجمارك هما خير مثال على التغيير والتطور الحاصلين في لبنان غير أن بعض المواطنين ليس لديه معاملات ينجزها في هذه الإدارات لذا فهو لا يرى حجم التغيير الحاصل" ■

لوحات موسيقية وفنيّة للاحتفال بيوم المرأة العالمي

للسنة الثانية على التوالي، في ١٠ آذار ٢٠٠٤ احتفلت وزارة المالية اللبنانية من خلال المعهد المالي بيوم المرأة العالمي مسلطة الضوء على دور المرأة وعطائها في القطاع العام عامة وفي إدارات وزارة المالية خاصة.

جرى الحفل برعاية وحضور معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة. واستهل بكلمة ترحيب من مديرة المعهد المالي السيدة لمياء المبيض بساط. وكما في العام الماضي تم توزيع الأزهار على النساء الحاضرات تكريماً لهن بمناسبة حلول يومهن العالمي. كما تخلّل الحفل كلمة لمعالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة بالإشادة بدور المرأة اللبنانية الطليعي.

وتميّز هذا الاحتفال بطابع فنّي ملفت إذ تخلّلته لوحات موسيقية عزفتها فرق من المعهد الوطني العالي للموسيقى. تبعتها أغانٍ أدتها مؤطفات من وزارة المالية فضلاً عن عرض لوحات فنية لرسامات ورسامين لبنانيين بعنوان "نسائيات" ومنشورات قدّمتها جمعيات نسائية لبنانية. ■

وسام الاستحقاق الوطني الفرنسي

منحت السيدة لمياء المبيض بساط، مديرة المعهد المالي، وسام الاستحقاق الوطني الفرنسي برتبة فارس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ٤ حزيران ٢٠٠٤.

وقد توجه إليها السفير الفرنسي السيد فيليب لوكورنيمه بأحر التهاني قائلاً: "لقد منحت السيدة بساط هذا الوسام تقديراً لعطائها ومساهمتها في مجال التدريب المستمر الذي يقدم باللغة الفرنسية لكبار الموظفين اللبنانيين والذي يعالج المواضيع الاقتصادية والمالية، لاسيما للجهود التي تبذلها في خدمة الفرنكوفونية في لبنان."

أنظمة المعلوماتية التطبيقية... ماذا حققت أعمال المكننة حتى اليوم؟

إن حقبة تحديث وتطوير أنظمة المعلوماتية التطبيقية وتحسين مستوى ودقة المعلومات في ما يخص مديرية المالية العامة ارتكزت على تطوير وإعادة هندسة مجموعة من الأنظمة التطبيقية الرئيسية وفرعاتها نذكر منها: تلك المتعلقة بإدارة الخزينة والدين العام Treasury and Finance Management وإدارة دفع الرواتب والتعويضات ومعاشات التقاعد وتعويضات الصرف Payroll & Retirement Management.

عندئذ لقد أنجز المركز الإلكتروني تطوير وإعادة هندسة مجموعة من أنظمة المعلوماتية التطبيقية في مديرية المالية العامة. ووضعت هذه الأنظمة قيد التطبيق والاستعمال وأهمها نظام مكننة تحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم وتقسيطها ودفعها في المصارف التجارية الذي شكل حلقة الربط بين أنظمة الضرائب والرسوم المختلفة ونظام الخزينة مما سهل على المكلفين وعلى وزارة المالية عملية الدفع والتحصيل.

أما بالنسبة لنظام الموازنة وبعد الانتهاء من إعادة هندسته خلال العام ٢٠٠٣ تم تطبيقه في وزارة المالية وبدأنا بخطة تطبيقه في مختلف وحدات المحاسبة في جميع الوزارات. الأمر الذي سيسهل عملية إعداد وتنفيذ الموازنة من قبل هذه الوزارات. ويسمح أيضاً لديوان المحاسبة الإطلاع ومتابعة عملية تنفيذ الموازنة وإجراء الرقابة المسبقة واللاحقة عبر الدخول إلى هذا النظام واستخراج كافة المعلومات والتقارير اللازمة للقيام بمهامه.

كما تم إنجاز إعادة هندسة نظام دفع الرواتب والتعويضات ومعاشات التقاعد وتعويضات الصرف وتم تطبيقه خلال عام ٢٠٠٢ و لقد تم من ضمنه دفع معاشات التقاعد لما لا يقل عن حوالي ٥٣ ألف متقاعد عبر المصارف التجارية عوضاً عن دفعها نقداً عن طريق الصناديق التابعة لوزارة المالية. بالإضافة لتوطين رواتب جميع موظفي القطاع العام بمن فيهم الأساتذة والمعلمين الذين يفوق عددهم الـ ٤٥ ألف.

على صعيد ضريبة الأملاك المبنية فلقد تم تصميم نظام جديد لمكننة جميع أعمال دائرة ضريبة الأملاك المبنية بالتعاون مع مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية وبدأ العمل بهذا النظام الجديد في الفصل الأول من هذا العام على أن يعمم تطبيقه على جميع الماليات خلال سنة ٢٠٠٤.

أما في ما يتعلق بنظام إدارة ضريبة الدخل المعمول به منذ

سنوات فلقد تمت إضافة عدد من البرامج إلى هذا النظام للمساعدة في استلام جميع أنواع التصاريح الضريبية وإنجاز تسوية ضريبة الدخل بالإضافة إلى إصدار عدد من التقارير والبيانات الإحصائية.

ولقد تم تطوير وتطبيق نظام مكننة كافة العمليات المتعلقة بإدارة الضريبة على القيمة المضافة وتم ربط هذا النظام بنظام ضريبة الدخل بشكل يؤمن حاجات الإدارة الضريبية. كما تم البدء بتطوير وتطبيق نظام خاص لمكننة كافة عمليات الضريبة على الرواتب والأجور وبالتالي ربطه بنظام ضريبة الدخل.

أما على صعيد الأرشفة ومتابعة المعاملات فقد نفذت وزارة المالية المرحلة الأولى من تطبيق نظام أرشفة إلكترونية في المبنى الرئيسي (رياض الصلح) والذي يمكنها من خلاله متابعة سير المعاملات والمستندات من تاريخ استلامها وحتى الانتهاء منها مروراً بكافة المراحل التي تمر بها. تتضمن المرحلة الثانية من هذا المشروع استكمال تطبيق هذا النظام في مختلف الوحدات في

وزارة المالية على أن تتضمن المرحلة الثالثة ربط هذا النظام بشبكة الإنترنت وبالتالي إعطاء المواطنين إمكانية متابعة حالة معاملاتهم بالإضافة إلى حفظ أرشيف الوزارة بشكل إلكتروني مما يسهل عملية استخراج المستندات والمعاملات وتبويبها والرجوع إليها عند الفحص. ولقد تمت أرشفة ملفات الموظفين والعمل على أرشفة ملفات مكلفي ضريبة الدخل والضريبة على القيمة المضافة وملفات المتقاعدين من خلال ورش عمل في كل من المبنى المركزي ومبنى كورنيش النهر.

هذا وقامت وزارة المالية بتطوير موقعها على الإنترنت مما يمكن المواطنين الحصول على المعلومات وطباعة النماذج المختلفة التي يحتاجونها في معاملاتهم مع الإدارة (كتصاريح ضريبة الدخل وغيرها) وفق الدليل الخاص لإنجاز مختلف المعاملات في المرحلة الأولى ومن ثمّ إمكانية مباشرة معاملاتهم ومتابعتها وإنجازها في مرحلة لاحقة بعد إقرار المواد القانونية اللازمة لهذا الغرض.

جورج ضاهر
رئيس المركز الإلكتروني

الضريبة الموحدة على الدخل

تابع وزارة المالية جهودها في عملية الإصلاح المالي والاقتصادي لمواكبة المتغيرات والتكيف المستمر مع التحولات المحلية الإقليمية والدولية الجارية على أكثر من صعيد.

منذ العام ١٩٩٣ يقوم لبنان بإصلاح النظام الضريبي الذي وضع سنة ١٩٥٩. تاريخ إصدار قانون ضريبة الدخل. والذي لم يطور منذ ذلك التاريخ. باستثناء بعض التعديلات التي أدخلت عليه والتي كانت بغالبيتها الساحقة تتعلق بالمعدلات الضريبية.

يرتكز النظام الحالي لضريبة الدخل في لبنان. الذي لم يواكب تطور الاقتصاد اللبناني بشكل عام. على نظام الضرائب النوعية على الدخل وفقاً لمصدره وقد استوحي في حينه من القوانين والتجارب الفرنسية للضريبة التي كانت سائدة في تلك الآونة ومنذ ذلك الحين ما زال لبنان يطبق نظام الضرائب النوعية على الدخل هذا بالرغم من أن الغالبية الساحقة من الدول ومنها فرنسا. استبدل وعدّل نظامه الضريبي بنظام آخر عرف بنظام الضريبة الموحدة على الدخل.

من ضمن الخطة الإصلاحية الشاملة التي وضعتها وزارة المالية للنظام الضريبي. جرى تنفيذ عدة مشاريع ذات طابع تنظيمي وإصلاحي أعطت نتائج مشجعة. نذكر من ضمنها:

- تطبيق نظام ضريبي ممكنن.
- تدريب الموظفين. خاصة العناصر الشابة.
- استحداث قاعدة مكلفين مركزية وإعطاء رقم مالي لكل مكلف.
- استحداث الضريبة على القيمة المضافة.

ميزات هذه الضريبة

إن نجاح تطبيق المشاريع المذكورة أعلاه دفع وزارة المالية إلى المباشرة باستحداث الضريبة الموحدة على الدخل. التي تهدف إلى تحقيق المزيد من الشفافية والإفصاح وزيادة الحصيلة الضريبية عبر توحيد مصادر الدخل للفرد. وليس عبر زيادة معدلات الضرائب المفروضة على المكلفين.

١. الضريبة الموحدة على الدخل هي أقرب الضرائب إلى تحقيق العدالة حيث يمكن بواسطتها مراعاة القدرة التكليفية (أو الطاقة الضريبية) للمكلف. منحه الإعفاءات والتخفيضات التي تلائم وحالته المالية وأعبائه العائلية.

٢. إن الضريبة الموحدة على الدخل تستعمل كوسيلة لتحفيز وتوجيه الاقتصاد. عن طريق منح تنزيلات ضريبية للمستثمرين -وفقاً لحجم استثماراتهم- أو للاستثمارات الريفية مما يؤمن توازن في الاستثمارات بين المناطق اللبنانية كافة.

٣. إخضاع الدخل الإجمالي الحاصل لدى المكلف من كافة المصادر لضريبة واحدة تراعي ظروف المكلف الشخصية.
٤. عدم التمييز بين المداخيل أياً كان مصدرها وأياً كانت طبيعتها.
٥. وحدة المعدل المطبق وتصاعديته.
٦. توحيد أحكام تحديد الوعاء الضريبي وإجراءات التحقق والتحصيل ومطالبة المكلف بتقديم إقرار واحد عن جميع إيراداته.
٧. وحدة الإدارة الضريبية.
٨. الضريبة الموحدة أقل تعقيداً وأيسر تحصيلاً للإدارة الضريبية من الضرائب النوعية.
٩. الضريبة الموحدة أكثر ملاءمة للمكلف بتقديمه إقراراً واحداً بدلاً من إقرارات متعددة بما يمكنه من معرفة التزاماته الضريبية بطريقة واضحة.

ملاحظة

إن نظام الضريبة الموحدة لا يلغي الضرائب النوعية على الدخل بل يعمل على اختصارها وتبسيطها بالإضافة إلى أن هذه الضرائب النوعية المقتطعة خلال السنة تسجل لحساب المكلف وتخسم من مجموع الضريبة الموحدة المتوجبة عليه عند نهاية السنة ولدى تقديم التصريح السنوي.

خطة تنفيذ نظام الضريبة الموحدة على الدخل

وضعت وزارة المالية في أولوية اهتماماتها خطة مبرمجة لإحداث نظام الضريبة الموحدة على الدخل في لبنان ليحل محل النظام الضريبي النوعي. وهي قد بدأت منذ مدة في تنفيذ هذه الخطة وحققت جوانب أساسية من هذا المشروع وهي تعد لتنفيذ ما تبقى منه على الشكل التالي:

١. وضع الدراسات حول السياسات الضريبية والدراسات المقارنة في ضوء التجارب العالمية الملائمة واستخلاص الأنسب للبنان منها.
٢. إعادة صياغة قانون ضريبة الدخل بما يحقق تنفيذ الضريبة الموحدة على الدخل وإعادة النظر بقوانين عديدة مرتبطة به ومنها على سبيل المثال قانون التجارة، قانون ضريبة الأملاك المبنية، قانون البورصة وغيرها.
٣. إعداد مشروع قانون بالإجراءات الضريبية مع إعادة النظر بالقوانين المتعلقة بهذه الإجراءات كقانون المحاسبة العمومية وقوانين تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم وغيرها.
٤. الإعداد لاستصدار النصوص التطبيقية اللازمة بعد أن يصار إلى مناقشتها مع الهيئات المعنية عند الاقتضاء.
٥. إعادة النظر في هيكلية وزارة المالية ولاسيما مديرية الواردات المتزايدة الحجم والدور والأهمية لتتمكن من القيام بدورها على وجه أفضل.
٦. تعزيز الجهود المبذولة لتدريب الموظفين الذين سيتولون تطبيق هذه الضريبة.
٧. إطلاق حملات تثقيف وتوعية للمكلفين والمواطنين كافة لشرح وتفسير نظام الضريبة الموحدة على الدخل حيث يتطلب تطبيقه جهداً استثنائياً وتعاوناً بناءً من جانب المكلفين بالضريبة كافة.

ما تم تنفيذه حتى اليوم

١. إنشاء فريق عمل مؤلف من الأشخاص الذين ساهموا في استحداث الضريبة على القيمة المضافة. وقد باشر هذا الفريق بالاستعانة ببعض الخبراء الدوليين في العمل على تحضير السياسات الضريبية المناسبة لاعتمادها. وسوف يتم إلحاق موظفين آخرين بهذا الفريق من مختلف الوحدات المالية.
٢. إحداث دائرة ضريبة الرواتب والأجور التي ستكون مسؤولة عن إدارة ما يقارب الـ ٥٠٠ ألف ملف لموظفين ومستخدمين وأجراء في القطاعين العام والخاص. كما أنها ستكون مسؤولة عن التعامل مع ٣٥ ألف صاحب عمل على الأقل هم المسؤولون عن اقتطاع ضريبة الباب الثاني وتأديتها للخزينة وكذلك تقديم التصاريح لوزارة المالية عن الرواتب والأجور التي يدفعونها لمختلف فئات المستخدمين والأجراء العاملين لديهم.
٣. إحداث دائرة كبار المكلفين التي تعنى بكبار المكلفين بالضريبة من شركات أموال وشركات أشخاص ومؤسسات فردية والتي تؤمن للخزينة القسم الأكبر من الإيرادات الضريبية، وذلك من أجل تقديم مستوى عال من الخدمة لهذه الفئة من المكلفين وإدارة شؤونها من قبل موظفين ذوي كفاءات مميزة وخبرة عالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد ويعزز واردات الخزينة ويخفض كلفة التكليف والتحصيل الضريبي.
٤. إحداث دائرة قاعدة المكلفين المركزية من أجل بناء قاعدة معلومات موحدة لتلبية متطلبات الإدارات الضريبية.
٥. تأليف لجنة من كبار الخبراء في القانون ومن بعض موظفي وزارة المالية السابقين والحاليين لمراجعة النصوص القانونية المتعلقة بضريبة الدخل والنصوص التطبيقية والتفسيرية الخاصة بها، ودراستها وتحليلها وتقديم الاقتراحات لجهة توحيد مضمونها وتفسيرها بشكل واضح ومبسط ولاقتراح ما غفلت عنه تلك النصوص أو ما هو ضروري لإكمالها. وستقوم هذه اللجنة بمراجعة نتائج أعمال فريق العمل الذي يتولى الإعداد لمشروع الضريبة الموحدة على الدخل.

أعد الملف فريق الضريبة الموحدة

متفرّقات

٢٢-٢٤ آذار ٢٠٠٤: "برمجة الرقابة الضريبية وتحليل المخاطر"

نظمت وزارة المالية اللبنانية بالتعاون مع مركز اجتماعات ودراسات المسؤولين عن الإدارات الضريبية (CREDAF) اجتماعاً للمسؤولين في الإدارات الضريبية حول "برمجة الرقابة الضريبية وتحليل المخاطر" في بيروت. تولى إدارة النقاشات السيد دومينيك جينيه، المسؤول عن الشؤون الضريبية في المركز والسيد عبد الحق شيخ من المديرية العامة للضرائب في المغرب. شارك في الاجتماع مدراء مالية عامون ومسؤولون في الإدارات الضريبية وخبراء في هذا المجال يمثلون حوالى ٢٠ دولة فرانكوفونية من أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا عالجوا مواضيع ضريبية ■

١٢ آذار ٢٠٠٤: تعزيز الشراكة بين اليابان ولبنان

عقدت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA، ممثلة بالسفارة اليابانية، اجتماع عمل هدفه تعزيز الشراكة بين اليابان ولبنان. حضر ورشة العمل السفير الياباني السيد

موراكامي توكوميتسو، ورئيس الوكالة في لبنان، السيد أنطوان غريّب وعدد من المشاركين اللبنانيين في الدورات التي تنظمها JICA. وحضر عن وزارة المالية السيدان سامي عباس (مديرية الجمارك) وعلي الشامي (مديرية المحاسبة العامة) والسيدة حياة نادر (مديرية الواردات).

تخلل الاجتماع كلمة للسفير الياباني شدد فيها على أهمية العلاقة اللبنانية اليابانية وعلى توثيق التعاون من خلال زيادة عدد المتدربين في مجالات متعددة وبخاصة المهنية، تبعها عرض وثائقي عن التدريبات العملية التي جرت في المصانع والمراكز التدريبية في سوريا والمقرر أن تجري في لبنان. كما جرى تواصل وتباحث بين المشاركين وموظفي السفارة حول الأمور التي تساعد على زيادة الخبرات وتعزيز التعاون بين الفريقين على الصعيدين المالي والاقتصادي ■

نشاطات وزارة المالية خارج لبنان

١٢ كانون الأول ٥ - آذار ٢٠٠٤: شاركت الآنسة ماريا ملص من فريق برنامج الأمم المتحدة للتنمية العامل في وزارة المالية في دورة تدريبية في معهد صندوق النقد الدولي في واشنطن حول "السياسات والبرمجة المالية". وضمت الدورة ممثلين عن ٣٩ دولة. أما البرنامج فانقسم إلى محاضرات عالجت مبادئ السياسات المالية والاقتصادية والنقدية. وقد تلا هذه المحاضرات ورش عمل توزع فيها المشاركون إلى عدة فرق حيث أجرى كل فريق دراسة حالة حول البيانات الاقتصادية لدولة ما واضعاً نفسه مكان بعثات صندوق النقد الدولي التي تتولى هكذا مهمات. وقد لجأ كل فريق إلى تطبيق البرامج الاقتصادية التي عرضتها المحاضرات الصباحية ومن ثم أنشأ نموذجاً خاصاً به معتمداً برنامج Excel و E-views. ■

٢٦ - ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٤: شارك وفد من وزارة المالية يتألف من السيد ألياس شربل، مدير الموازنة وعقد النفقات والسيدة هلا سالم، منسقة مشروع المالية العامة في فريق برنامج الأمم المتحدة للتنمية العامل في وزارة المالية والسيدة رولى درويش، مسؤولة العلاقات الخارجية في المعهد المالي، بورشة عمل حول "الاتجاه الجديد للموازنة: في الأداء والمساءلة". نظم هذه الورشة معهد البنك الدولي بالتعاون مع وزارة المالية وإدارة الخصخصة في مملكة المغرب وقد جرت في الرباط. وينوي المعهد المالي التعاون مع معهد البنك الدولي لتنظيم ورشة عمل مماثلة في بيروت خلال العام الجاري ■

١١- ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٤: شاركت السيدة نادين أبو خالد من فريق برنامج الأمم المتحدة للتنمية العامل في وزارة المالية في دورة تدريبية حول إحصاءات مالية الحكومة ٢٠٠١ (GFS 2001) الذي نظمه صندوق النقد الدولي بالتعاون مع صندوق النقد العربي في أبو ظبي. وقد تناولت الدورة طرق جمع وتصنيف الإحصاءات المالية الخاصة بالحكومة وفقاً لدليل ٢٠٠١ GFS الذي وضعه صندوق النقد الدولي. وركّزت على العلاقة بين نظام إحصاءات الحكومة ونظام المحاسبة العامة ■

وفود وبعثات أجنبية الى وزارة المالية

٢٠ آذار ٢٠٠٤: زار وفد من وزارة المالية العراقية برأسه وزير المالية العراقي وزارة المالية اللبنانية واطلع على المشاريع والإصلاحات التي تقوم بها كما ناقش سبل التعاون والاستفادة من الخبرة اللبنانية لاسيما في ما يتعلق بإجازات المكننة التي حققتها وزارة المالية اللبنانية في مديريتي الجمارك والمساحة والشؤون العقارية ■

الفساد

تعريف

الفساد عبارة باتت رائجة في أيامنا هذه وموضوعاً يكثر فيه الكلام في غالبية الدول. فنادرة هي تلك الدول التي تدعي أن الفساد لا يطالها. والتعريف الأكثر رواجاً إنما يتحدث عن "استغلال الصلاحيات التي تخولها الوظيفة العامة لأغراض الإثراء الشخصي".

أشكال الفساد

يتخذ الفساد أشكالاً عدة من نهب وغش واتجار... فهو لا يقضي بالضرورة بدفع الأموال، بل يمكن أن يأخذ شكل تقديم هدايا ومزايا من نوع آخر لإبرام الصفقات.

بالتالي يميز المراقبون بين "الفساد على نطاق صغير" و"الفساد على نطاق كبير". فالأول يفضي عادة إلى دفع مبالغ بسيطة لصغار الموظفين الحكوميين من أجل "تسيير الأعمال" والتحايل على بعض العقبات البيروقراطية. أما الفساد على نطاق كبير، فينطبق على المؤسسات الكبرى التي تدفع آلاف لا بل ملايين الدولارات للمسؤولين الحكوميين أو السياسيين بغية إبرام الصفقات التجارية المربحة.

ولا بد من الإشارة إلى أن الفساد يضم طرفين: الراشي (العرض) والمستفيد (الطلب).

أسباب الفساد

عديدة هي الأسباب التي تؤدي إلى الفساد. ومنها:

- الرغبة في إبرام صفقة أو عقد مع الجهات العامة لتزويدها بالخدمات أو المواد التي تحتاج إليها.
- نيل الحصانة بعد التحايل على مصلحة الضرائب وتخفيض الرسوم المستحقة بصورة غير مشروعة.
- التقدّم على الغير على لائحة الانتظار (للحصول على خط هاتفي أو منحة دراسية، إلخ.)
- تسهيل أو تسريع الإجراءات البيروقراطية المطبقة في غالب الأحيان.

هل نعلم أن الفساد بات قابلاً للقياس؟

نشرت المنظمة غير الحكومية Transparency International في العام ١٩٩٨ أكثر المؤشرات شمولية حول قياس الفساد تُعرف بمؤشر قياس الفساد. وتسمح هذه المؤشرات ترتيب الدول بحسب درجة الفساد الملموسة لدى الموظفين والمسؤولين السياسيين، بدءاً من صفر لبلد يعمه الفساد كلياً وصولاً إلى ١٠ لبلد خال تماماً منه.

للبيان، إليكم آخر قائمة وضعتها منظمة Transparency International في العام ٢٠٠٣ (علماً أن القائمة الأخيرة نشرت في العام ١٩٩٩).

مرتبة البلد	البلد	نتيجة مؤشر قياس الفساد للعام ٢٠٠٣
١	فنلندا	٩.٧
٢	أيسلندا	٩.٦
٣	الدانمارك	٩.٥
٣	نيوزلندا	٩.٥
٥	سنغافورة	٩.٤
٦	السويد	٩.٣
٧	هولندا	٨.٩
٨	أستراليا	٨.٨
٨	النرويج	٨.٨
٨	سويسرا	٨.٨
٨٠	أرمينيا	٣.٠
٨٠	إيران	٣.٠
٨٠	لبنان	٣.٠
١٣١	هايتي	١.٥
١٣٢	نيجيريا	١.٤
١٣٣	بنغلادش	١.٣

فبحسب هذا الجدول، يحتل لبنان المرتبة ٨٠ مع ٣/١٠. أما البلد العربي الأول الوارد على القائمة فهو عمان الذي يحتل المرتبة ٣٦ مع ٣/٦.١٠، يليه البحرين مع ١/٦.١٠ (٢٧). مع الإشارة إلى أن إسرائيل تحتل المرتبة ٢١ مع ٧/١٠. والفساد أكثر انتشاراً في قطاعات الأشغال العامة والبناء. فالصناعة والأسلحة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الفساد متدنية في الأعمال المصرفية والمالية.

يتبع..

غرينا مهنا
وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

بنين وبنات

- رزقت أمينة المكتبة المالية جوزيان شبلي كفوري بمولودة أسمتها لين ◄◄

- رزقت المراقبة كارولين سمعان (مديرية الضريبة على القيمة المضافة) بمولود أسمته ألان ◄◄

- رزق المراقب الرئيسي هادي نرش (مالية جبل لبنان) بمولودة أسماها راشيل
- رزقت المراقبة مجدولين شكري (مالية جبل لبنان) بمولود أسمته كريس
- رزقت المراقبة ألين نامر (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسمته جورج
- رزق المراقب علي ضاهر (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسماها لارا
- رزقت المراقبة منى شعبان (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها ليلى
- رزقت المراقبة سوسن الرفاعي (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسمته طه
- رزقت المراقبة الرئيسية ميرنا دبج والمراقب الرئيسي جورج بو فرنسيس(مالية لبنان الشمالي) بمولود أسمياه رودي
- رزق المراقب أنطوان عزيزة (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسماه جو
- رزق المراقب مجدي بيضا (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسماه جاد
- رزقت مقدمة الخدمات الفنية هنادي الحر (مالية لبنان الجنوبي) بمولودة أسمتها يارا ◄◄

- رزق المراقب حسان أبو خليل (مالية النبطية) بمولودة أسماها ورود

رزق المراقب كامل محسن (مالية لبنان الجنوبي) بحفيدة اسمها ياسمين وقد أهداها هذه القصيدة:

بدأت حدائقنا تطل ورودها ... والياسمين أوائل الأزهار
وإذا السماء تزينت بشموسها ... تزداد زينتها مع الأقمار
كنت الأساس لبيتنا وعماده ... والشمعة الأولى لكل الدار
أنت الحبيب وأنت مصدر فرحتي ... رغم البعاد وقسوة الأقدار
أكملت فرحتنا بعرس جميلة ... صارت محل محبتي وفخاري
والبوم تزداد اللآلئ لؤلؤة ... مشعاعة مكسوة بالغار
تلك الشجيرة أبكرت بعطائها ... فأتوا لنا بأطيب الأثمار

شهادات

- حاز المراقب وسام خليل شريم (مالية جبل لبنان) على ماجيستير إدارة مالية بدرجة جيد جداً موضوعها تأثير اتفاقية الشراكة اللبنانية الأوروبية على الصناعة اللبنانية.

تنويه

نوه مدير المالية العام، السيد ألان بيفاني، بالمراقب الرئيسي بالتفويض، السيد أحمد دمج (مالية لبنان الجنوبي) لكفاءته وجديته وللجهود التي بذلها لاعتماد برنامج إصدار جداول ضريبة الدخل الذي صممه وربطه مع برنامج التحصيل بالاشتراك مع زميله السيد إيلي عروق. ■

المشاركون في دورات الـJICA يجتمعون في منزل السفير الياباني

لبى كل من السيدة حياة نادر (مديرية الواردات) والسيد علي الشامي (مديرية المحاسبة العامة) دعوة السفارة اليابانية لحضور اجتماع في منزل السفير الياباني في بعبدا في السادس من شهر شباط المنصرم. توجهت الدعوة إلى كافة اللذين شاركوا في دورات تدريبية في اليابان وخارج اليابان من خلال الـJICA تخلل الاجتماع كلمة للسفير الياباني ركّز فيها على الصداقة بين لبنان واليابان وعلى ضرورة تعزيز التعاون بينهما والاستفادة من الخبرات اليابانية لرفع مستوى الأداء ما يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي في لبنان. ثم ألقى الحاضرون كلمة شكر للدولة اليابانية. اختتم الحفل بمأدبة عشاء على شرف المشاركين. ■

بمناسبة عيد العمال ...

En ce premier mai
Pour vous tous dans les directions,
Tous les bureaux et régions
Pour votre participation à la modernisation
Pour vos efforts inlassables,
Dans chacun des projets, par toutes les étapes,
Des moindres, aux plus remarquables
Aussi controversés que soient les commentaires
A ceux pour qui il reste beaucoup à faire
Il suffirait de rappeler les réalisations.
En cette belle journée du premier mai
Sans parler finances, en toute simplicité,
J'ai aimé rendre un hommage bien mérité
A tous les fonctionnaires de notre ministère.

هلا قمبريس، المعهد المالي

لنشر أخباركم في "حياة الوزارة" الرجاء إرسال المعلومات مرفقة بالصور إلى مندوبي حديث المالية في كافة الماليات:

ذاني شاكر: مالية البقاع
ميراي الحاج: مالية جبل لبنان
جبريل بحصة: مالية لبنان الشمالي
سهير أسطا: مالية لبنان الجنوبي
عبد الله عبد الله: مالية النبطية
لبنى بستاني: المعهد المالي

فليتعرف شبابنا على وزارة المالية

في إطار سياسة الانفتاح والتواصل والتوعية المالية التي تعتمدها وزارة المالية والمتوجهة بشكل خاص نحو الشباب أطلقت المكتبة المالية سلسلة لقاءات تحت عنوان "الشباب يتعرّفون على وزارة المالية". تتوجه هذه اللقاءات إلى الصفوف الثانوية في كافة مدارس لبنان. شارك في اللقاء الأول، الذي جرى يوم الخميس الواقع فيه ٢٩ نيسان ٢٠٠٤، تلامذة الصفوف الثانوية في الثانوية الإنجيلية الفرنسية.

تهدف هذه اللقاءات إلى تنمية معارف الشباب في المواضيع المالية والاقتصادية وتوعيتهم على الدور الذي تلعبه وزارة المالية في حفز الاقتصاد والنمو ودور المجتمع المدني في تحسين الخدمة العامة والمطالبة بالشفافية وحسن الإدارة.

تخلل البرنامج عرض عن وزارة المالية عرّف بمختلف مديرياتها والمهام المناطة بها وبرامج الإصلاح المستحدثة فيها. ومن ثم قام التلامذة بزيارة ميدانية إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة حيث تعرفوا على مختلف وحداتها وطريقة عملها.

من بعدها عاد الطلاب إلى المكتبة المالية للمشاركة في دورة توجيهية خاصة بالمواضيع المصرفية تولاها ممثلون عن مصرف السوسيتيه جنرال في لبنان، راعي المكتبة المالية الذي نظّم في نهاية اللقاء اختباراً للتلاميذ، نال على أثره الفائز جائزة. تلا ذلك حلقة توجيه مهني تولتها جمعية التنمية والتوجيه، Junior Achievement Lebanon وهي منظمة غير حكومية تعنى بالتوجيه المهني للشباب لها خبرة طويلة مع عدد كبير من المدارس. تميزت هذه الفقرة بالتفاعل بين التلاميذ والممثل عن المنظمة، السيد جلبير ضومط الذي تولى إحياء الجلسة من خلال تحفيز النقاش وتوزيع مستندات مفيدة وعملية. ومما لا شكّ فيه أن المعهد المالي سيستقبل طلاباً من مدارس أخرى.

المكتبة المالية برعاية

بنك سوسيته جنرال في لبنان

جرمة الغش الضريبي وآثارها من جديد المكتبة المالية كتاب

محمد زياد رمضان. بيروت: المنشورات الحقوقية صادر، ٢٠٠٤

من أهم خصائص القرن العشرين، ظهور الجرائم الاقتصادية واحتلالها مكانة تفوق تلك التي احتلتها جرائم الاعتداء على الأشخاص. ومن الجرائم الاقتصادية التقليدية الجرائم الضريبية وبالأخص جرمة الغش الضريبي.

فمن خلال هذا الكتاب يعرفنا الكاتب على ماهية الغش الضريبي، مفهوم الغش الضريبي وآثاره.

يتناول القسم الأول من الكتاب تعريف الغش الضريبي وتبعاً جرمة الغش الضريبي وتفريق الغش الضريبي عن غيره من الظواهر المشابهة له.

أما الفصل الثاني من الكتاب فيلقي الضوء على أسباب الغش الضريبي التي قسمت إلى نوعين: أسباب عائدة إلى المكلف وأسباب خارجة عن إرادة المكلف. كما يعرفنا على وسائل الغش الضريبي وأركان جرمة الغش الضريبي وآثارها المالية والاجتماعية والاقتصادية ومدى خطورتها على المجتمعات كافة.

أما القسم الأخير من الكتاب فيشرح الجرمة الاقتصادية وخصائصها وعلاقتها بجرمة الغش الضريبي.

جديدنا جديد المكتبة المالية:

× لجنة استشارية للمكتبة المالية

تعلن المكتبة المالية أنها بصدد تشكيل لجنة استشارية للاجتماع دورياً والمداولة حول كيفية تحسين خدماتها وتوسيع مجموعتها والترويج لها أو غيرها من المواضيع المتعلقة بتعزيز المكتبة وبالتالي زيادة عدد زوّارها. الرجاء من يهمه المشاركة في هذه اللجنة الاتصال بنا على الرقم التالي: ١٧٧ ٠١/٤٢٦ أو مراسلتنا على العنوان التالي: bibliotheque@if.org.lb

× المكتبة بحلّتها الجديدة

مع حلول الصيف، اكتست المكتبة المالية حلّة جديدة حيث انتعلت أرضية خشبية وخلعت عنها ثوبها القديم. كما جدّدت ألوان جدرانها ... أقصدوا المكتبة الآن للاستمتاع بمظهرها الأنيق والاستفادة من فرصة المطالعة والعمل في إطار حديث مشرع للجمهور!

HADITH EL MALIA

La Lettre interne du ministère libanais des Finances

Editée par l'Institut des Finances - # 19, Juillet 2004

RÉPUBLIQUE LIBANAISE
MINISTÈRE DES FINANCES

EDITORIAL

«Beyrouth est le lieu bel et bien indiqué pour la tenue de cette conférence, vu la vaste expérience que le Liban a acquise dans le domaine de la réforme fiscale. En effet, le Liban est porteur de leçons pertinentes que les pays de la région et les organisations internationales participant à ce congrès pourraient mettre à profit, la plus illustre étant l'application de la T.V.A. qui a atteint, en l'espace de deux ans, des niveaux d'efficacité fiscale comparables aux niveaux des pays industrialisés...»

M. Augustin Carstens, directeur général adjoint du F.M.I.

La décision de tenir, au Liban, une conférence des ministres des Finances au sujet de «La réforme fiscale dans les pays arabes et le Proche-Orient », fut prise en septembre dernier, et les préparatifs ont commencé bien avant que des appels grandissants, provenant de l'extérieur notamment, ne nous invitent à débattre de la réforme au niveau de l'ensemble de la région arabe. Ont participé à la conférence tenue les 18 et 19 mai à Beyrouth, 12 ministres des Finances arabes et plusieurs représentants de ministres absents, un bon nombre de responsables des administrations fiscales des pays arabes et du Proche-Orient, ainsi que des experts et des responsables d' organisations régionales et internationales. La conférence avait pour objectif premier d'engager un dialogue édifiant et favoriser un débat visant à promouvoir la réflexion partagée, la coordination, la préparation aux questions ▶ ▶ ▶

avec le soutien de

ARAB BANK

SOMMAIRE

Editorial

Formation
- Nouvelles recrues – groupe février 2004 (p.2)
- Le plan de formation interne 2004-2005 de l'Institut des Finances (p.2)
- Les marchés publics (p.3)
- Comment utiliser le logiciel S.I.G.T.A.S.? (p.4)
- Leadership et gestion efficace (p.4)
- Un test suivi d'une session sur les principes de comptabilité (p.4)
- Droits et obligations du fonctionnaire du M.d.F. (p.5)
- L'équipe d'informatique à l'I.d.F. en activité continue (p.5)
- Formation Langue: Une session pas comme les autres (p.6)

Partenaires de Formation
- Programme d'action commun avec la D.G.C.P. (p.6)
- Formation sur les conventions fiscales internationales (p.6)
- Programme de formation régional avec l'organisation mondiale des Douanes (p.7)
- Protocole de partenariat entre l'Institut de la Banque mondiale et l'Institut des Finances (p.8)
- Le ministère des Finances développe ses R.H. (p.8)

Nouvelles du Ministère
- Une conférence sur les réformes financières réunit les ministres des Finances des pays arabes et du Proche-Orient à Beyrouth (p.9)
- Le centre régional d'assistance technique pour le Moyen-Orient au siège du M.d.F. (p.10)
- M.d.F. en 10 ans dans la lettre électronique "Choices" (p.10)
- Hommage à la femme en musique et en peinture (p.11)

Dossier
- L'impôt unifié sur le revenu (p.11)

Akhbar - p.14

Bibliothèque des Finances - p.14

A vous la parole - p.15

EDITORIAL

se présentant aux pays et peuples de la région arabe et le développement des espaces de collaboration et de complémentarité entre ces pays et sociétés.

Les questions communes aux pays de la région arabe:

Les ministres concernés ont souligné, d'un commun accord, l'importance de la croissance et du développement durable qui ont toujours été au centre des programmes de libéralisation et de développement économiques dans les pays arabes. «Il est possible de dire aujourd'hui, après près de deux décennies (depuis le début des années quatre-vingt-dix seulement, pour le Liban), que nous avons réussi dans une certaine mesure, et jusqu'après le milieu des années quatre-vingt-dix, à atteindre des taux de croissance acceptables. Cette réussite fut favorisée par certaines opérations de réforme structurelle, l'amendement et le développement de lois et procédures, l'évolution de certains secteurs qualitatifs, notamment ceux des services et des communications, l'ouverture limitée de certains de nos marchés aux marchés arabes ou internationaux, laquelle entraîna une meilleure communication entre les citoyens des pays arabes sur le plan du travail, du tourisme, du milieu d'affaires et des projets.»

En contrepartie, «le processus de développement se heurta à des obstacles et à des goulots d'étranglements notamment dus à la hausse incessante de la dette publique et du déficit des budgets publics dans les pays arabes, et à la chute des taux d'investissement dans l'ensemble de la région arabe».
De plus, la forte croissance démographique et, par conséquent, les pressions découlant du grand nombre de chercheurs d'emplois et de nouveaux venus sur le marché du travail, ainsi que le poids incessant exercé par l'Etat et l'administration publique, aggravèrent le problème. Par ailleurs, «les exportations de nos pays vers les autres pays arabes et vers l'extérieur sont faibles, sans oublier les relations perturbées entre le secteur public et le secteur privé, la chute de la productivité et des investissements en deçà des seuils nécessaires aux économies des pays arabes pour réaliser des taux de croissance durables et croissants, et la généralisation des tendances vers des modèles de consommation effrénée dans les sociétés arabes, avec tout ce que cela implique comme pressions sur les ressources disponibles. »

Mais malgré ces contraintes, «il convient de mettre à profit les éléments positifs qui se présentent à nous, pour explorer les solutions aux problèmes structurels et aux problèmes découlant de la relation perturbée avec le marché international, les relations entre les pays arabes et l'ouverture des économies arabes les unes aux autres.»

Les axes dégagés par les ministres arabes nécessitant des efforts particuliers durant l'étape à venir:

Pour que nos économies rivalisent avec les économies mondiales, nous sommes tenus de sortir du gouffre, briser l'immobilisme et concentrer nos efforts sur plusieurs aspects pour éviter qu'ils ne se transforment en impasses, à savoir:

I- «Poursuivre les efforts visant à réduire la charge de l'Etat, renforcer le rôle du secteur privé et favoriser ses initiatives et opportunités de croissance et de développement, tout en réaffirmant l'importance des restrictions nécessaires aux établissements du secteur privé. Ces efforts auraient pour but de promouvoir le même degré de gestion rationnelle, de clarté et de transparence exigé des établissements et administrations publics, dans le but de protéger les citoyens et renforcer la confiance placée dans l'activité, le développement et la croissance de nos économies».
«Il est donc primordial que l'Etat renonce à l'interventionnisme exagéré et limite ses activités aux secteurs stratégiques dont il ne peut se désister. Le secteur public et ses procédés d'administration pèsent toujours aussi lourd sur l'activité et les mouvements économiques, notamment en raison de sa faible structure institutionnelle. Cependant, ces orientations relevant du rôle de l'Etat doivent aller de pair avec la réaffirmation du rôle de supervision et de motivation que l'Etat est tenu d'exercer dans les secteurs dont la gestion et l'exploitation sont confiées au secteur privé.»

II- Régler le problème du faible taux d'investissement dû à l'étroitesse et à la dispersion du marché; il convient en premier lieu d'œuvrer pour élargir l'économie et diversifier la production à l'aide d'investissements dans des projets fiables. Nous sommes également tenus de favoriser une meilleure collaboration entre les pays et les institutions arabes, et réaliser une plus grande ouverture des économies et marchés arabes les uns aux autres, notamment à la lumière des nouveaux blocs économiques qui émergent dans le monde, et avec lesquels il convient de se mettre au même pied d'égalité au moyen d'un bloc arabe susceptible de nous tailler une place sur l'échiquier international.»
Il convient d'élargir le marché pour attirer les investissements. Il s'agit là d'un processus controversé à deux termes :

Elargir les marchés nécessite des investissements, alors que les investissements nécessitent de grands marchés riches en opportunités pour que tout mouvement y soit aisé et efficient.
«Il convient également d'accorder une grande attention au renforcement de la compétence de nos marchés financiers, de leur transparence et de leur capacité à attirer les épargnes locales et les investissements étrangers.»

II convient en outre d'œuvrer pour «renforcer la souplesse du marché de travail de manière à faciliter les investissements et en réduire les coûts, que ce soit à l'entrée ou à la sortie, pour ne pas décourager les entrepreneurs et les détourner de tout investissement.»

III- Régler le problème de développement et d'adaptation aux besoins de l'économie et des marchés de travail, à la lumière de la croissance démographique rapide dans nos pays arabes, tout particulièrement. «Nul n'ignore que nous avons besoin de grands investissements dans le domaine de l'éducation et de la formation. Ces investissements doivent être étudiés de manière à répondre aux besoins du marché, d'autant plus que les spécialisations qui accèdent directement au marché requièrent dépenses, développent et renforcement des capacités, d'où la nécessité d'œuvrer pour développer et relever le niveau de nos cursus afin de permettre aux nouvelles générations de faire leur entrée dans l'économie mondiale et l'économie moderne de la connaissance.»

IV- Réhabiliter les valeurs et l'éthique du travail, récompenser la productivité et la distinction, affirmer le besoin de discipline et respecter la compétence au sein de nos administrations et institutions.

V- Il est extrêmement important de fournir les efforts nécessaires au renforcement de la transparence des finances publiques dans nos pays, la transparence des données et la clarté des politiques monétaires et fiscales, d'œuvrer sérieusement pour jeter les fondations des législations nécessaires à la lutte contre le blanchiment d'argent, de réclamer plus de transparence dans les processus d'élaboration des budgets financiers et de publier des statistiques économiques périodiques et comparées.
Il convient par ailleurs de réformer les finances publiques, rationaliser les dépenses, réformer les systèmes fiscaux et douaniers et élargir l'assiette de l'impôt, afin de favoriser l'augmentation des recettes et, par conséquent, soutenir les budgets publics, en réduire les déficits et permettre à tous les citoyens de supporter les prélèvements fiscaux de manière équitable, chacun dans les limites de ses moyens.
Il serait également utile d'affirmer que le fait de prendre conscience de la nécessité et de l'importance de ces réformes n'est pas dicté, comme certains se plaisent à la prétendre, par l'extérieur. Nos pays s'accordent sur leur nécessité, voire sur leur nécessité pressante. En effet, en procédant au développement institutionnel et aux réformes fiscales et économiques évoqués, nous devenons à même de disposer de nos importantes ressources humaines, matérielles et temporelles, et d'en faire un usage efficace et optimal susceptible de réaliser des taux de croissance et de développement durables, dans l'intérêt de nos citoyens et nos pays. De plus, cette démarche nous qualifie pour accéder au marché international et y faire preuve de compétitivité, au profit de nos économies et de nos citoyens.

Des décisions audacieuses augurant le changement

Nous avons incessamment besoin de décisions audacieuses permettant de procéder aux réformes nécessaires qu'il convient d'opérer dans nos gouvernements et sociétés. Il est des décisions audacieuses que nous sommes tenus de prendre dans les relations entre nos pays, et dans nos relations avec les autres pays de la région et du monde, et ce sur les plans politique, économique et social.
Cela dit, nos besoins se résument à opérer :

* Le changement qui nous permet de faire un usage optimal de nos capacités, moyens et potentiel.
* Le changement qui nous place sur le bon chemin où toute régression, dépendance ou ralentissement serait inadmissible, pour que nous ne perdions plus une nouvelle fois les chances qui se présentent à nous. Les sacrifices consentis aujourd'hui sont moins onéreux que les sacrifices que nous serons amenés à faire à l'avenir, si nous tardons à régler nos problèmes avec la détermination nécessaire.
* Le changement bâti sur des mesures planifiées sur lesquelles nous pourrons édifier nos réussites.
* Le changement qui préserve l'appartenance, les intérêts, la souveraineté et la dignité, qui améliore le niveau de vie de nos citoyens, tant au présent qu'à l'avenir, et nous dote de la capacité de relever les défis.

Le ministre des Finances

Nouvelles recrues Groupe février 2004

Le 20 février 2004, l'Institut des Finances a accueilli 108 agents ayant réussi le dernier concours du Conseil de la Fonction publique, pour les former aux postes de contrôleur, comptable, payeur et contrôleur fiscal. A l'instar des autres sessions destinées aux nouveaux fonctionnaires, celle-ci s'étend sur une durée de trois mois et vise à fournir aux participants des informations générales et spécialisées leur permettant d'entrer en fonction au ministère des Finances. Les nouveaux fonctionnaires ont été répartis en deux groupes. La session en cours se caractérise par une explication détaillée des taxes et des impôts; elle se distingue par des cours sur les techniques d'audit à partir du bureau et sur le terrain. Au cours de la session, les nouveaux agents ont visité les différentes divisions de la direction générale des Finances, outre certains établissements publics et municipalités.

Dans la même perspective, l'Institut des Finances a effectué, en coopération avec le Centre d'études législatives à l'université de New York, Albany, une visite sur le terrain à la municipalité modèle de Jounié. Cette visite avait pour objectif de consulter les systèmes informatisés adoptés pour la gestion de la municipalité, notamment ceux de la gestion des recettes et du budget municipal. Les fonctionnaires ont également effectué une tournée au bureau d'accueil afin de prendre connaissance des programmes au service du contribuable et la manière dont le personnel de la municipalité effectue ses tâches quotidiennes.

Les nouveaux agents ont également visité la Bourse de Beyrouth, pour se familiariser avec son système informatisé et son mode de fonctionnement et observer les transactions financières d'achat et de vente telles qu'effectuées à la Bourse. ■

Le plan de formation interne 2004-2005 de l'Institut des Finances

Pour l'élaboration de son plan de formation interne pour les années 2004-2005, l'Institut des Finances a adopté une nouvelle méthodologie. Elle implique la participation des agents concernés - dans tous les départements et divisions du ministère des Finances- à la formulation de programmes et de recommandations selon la nature de leur travail et les difficultés qu'ils rencontrent. A cet effet, le ministre des Finances, M. Fuad Siniora, a convoqué les responsables au ministère à une réunion à l'Institut des Finances le 30/1/2004, en vue de passer en revue le processus de formation en cours à l'Institut et de préparer les séminaires prévus. La réunion a été suivie de 6 ateliers de travails auxquels ont participé 51 responsables et fonctionnaires: directeurs, chefs de départements et fonctionnaires des différentes directions du ministère des Finances. Les fonctionnaires ont formulé des propositions quant à leurs besoins en matière de formation, dans leurs départements respectifs, outre quelques priorités et recommandations. Un atelier de travail a été tenu avec la direction générale des Douanes et la direction du Cadastre et du Registre foncier afin de cerner les questions qui les intéressent le plus. Le programme de formation pour les années 2004-2005 fut réparti sur dix modules: les taxes et les impôts, la comptabilité et la vérification des comptes, l'aspect juridique et la déontologie, l'économie et les finances, l'unification des procédures du M.d.F. appliquées à Beyrouth et dans les bureaux régionaux et le règlement des conflits, la gestion et la communication, les douanes, l'informatique et les langues.

Le projet comprend également des activités liées à la formation, comme le développement de l'actuelle base de données relative aux formateurs et la préparation de matériel de formation. ■

Recommandations issues des ateliers de travail

1. Organiser des sessions de formation pratiques adaptées à la nature du travail au ministère des Finances;
2. Recourir à des formateurs dotés de fortes connaissances théoriques et pratiques du sujet, désignés du ministère aussi bien que de l'extérieur;
3. Consulter les personnes concernées par les programmes de formation avant leur adoption définitive, notamment les responsables et les fonctionnaires;
4. Créer un procédé pour inciter les fonctionnaires à participer aux sessions de formation;
5. Œuvrer pour que la formation devienne un critère d'évaluation de performance;
6. Mettre en place un mécanisme de suivi et de supervision des agents effectué après les sessions de formation, et ce en coopération avec leur responsable hiérarchique et les formateurs;
7. Tenter de trouver une solution pratique à la formation des employés au M.d.F. en organisant la formation au cours des heures de travail;
8. Examiner la possibilité d'accorder des frais de transport ou des pauses-café, notamment pour les fonctionnaires travaillant dans les bureaux régionaux, ou même d'effectuer la formation dans lesdits bureaux;
9. Tenir compte, en fixant la durée de la session, des durées et conditions de travail dans les différents départements;
10. Examiner la possibilité de modifier l'âge moyen (moins de 45 ans) requis par les institutions de formation à l'étranger.

Les marchés publics

Session de formation aux marchés publics:
16-30 avril 2004 (22 heures)

Les «Marchés publics» furent l'objet de la session de formation organisée par l'Institut des Finances à l'adresse de 20 fonctionnaires des directions générales des Finances, des Douanes et de la Sûreté générale, en vue d'approfondir leurs connaissances des conditions propres à ces marchés, notamment celles relatives aux marchés des fournitures, travaux et services. La session fut animée par Mme le juge Hoda Hayek, présidente à la Chambre des comptes. Les séances comprenant débats, travaux pratiques et étude de dossiers furent réparties sur 22 heures.

Les principes des marchés

Passation des marchés

L'article 120 de la loi de la comptabilité publique stipule que les dépenses de fournitures, travaux et services sont engagés soit au moyen de marchés conclus par l'administration avec les tiers, soit directement par l'administration, soit par consignation. Concernant les marchés passés avec les tiers, l'administration n'est pas libre de choisir le co-contractant de son choix; elle est tenue d'obtenir le meilleur service au plus bas prix, tout en préservant ses intérêts financiers et techniques.

Procédures de passation des marchés

Les marchés de fournitures, travaux et services sont passés par voie d'adjudication publique. Néanmoins, il est possible, dans les cas suivants, de conclure des marchés au moyen de l'adjudication restreinte, l'appel d'offres, les marchés de gré à gré ou en vertu d'un relevé des prix des fournitures/travaux/services fournis, ou d'une facture.

1. L'adjudication

Il existe deux genres d'adjudications: les adjudications publiques et les adjudications restreintes.

L'adjudication publique: Procédure de passation des marchés en vertu de laquelle l'administration est tenue de désigner le soumissionnaire qui a offert le plus bas prix ou la meilleure offre, conformément aux dispositions du cahier des charges* spécial sur lequel se fonde l'adjudication. L'adjudication publique est le procédé ordinaire de passation des marchés publics. En d'autres termes, il est possible de conclure tout marché public en vertu d'une adjudication publique, sans condition aucune. Néanmoins, il convient de tenir compte de trois principes de base pour que l'objectif voulu soit atteint: la publicité, la mise en concurrence et l'égalité.

L'adjudication restreinte: procédure en vertu de laquelle l'administration n'ouvre pas la voie à la concurrence libre. La concurrence est alors limitée à une catégorie restreinte de soumissionnaires dotés des qualifications financières, techniques et professionnelles requises pour l'exécution du marché en question. Ces qualifications seront détaillées dans le cahier des charges, ainsi que les différentes garanties nécessaires dans les deux cas et les spécifications imposées aux travaux ou produits requis.

*** Le cahier des charges:**

Le cahier des charges constitue le document de base de tout marché. L'article 126 de la loi de la comptabilité publique définit les informations de base que doit contenir le cahier des charges comme suit:

Contenu du cahier des charges:

- Le genre et la description des fournitures, travaux ou services à assurer,
- Les qualifications et conditions particulières que doit remplir toute personne souhaitant prendre part à l'adjudication,
- Les éléments préférentiels, à savoir les éléments auxquels l'administration a recours à chaque fois qu'elle ne compte pas s'en tenir au prix le plus bas, à condition que ces éléments soient définis de manière claire et détaillée et qu'un barème soit établi pour chacun d'eux,
- Le principe selon lequel l'adjudication est effectuée, conformément à l'article 124 (offre de prix ou réduction de pourcentage, car le soumissionnaire est tenu d'en être informé pour soumettre son offre conséquemment),
- Les conditions d'exécution du marché,
- Le délai de livraison,
- La valeur de la garantie qu'il convient de soumettre pour prendre part à l'adjudication et garantir les engagements de l'entrepreneur,
- le délai de livraison,
- A chaque fois que cela est possible, un devis estimatif des quantités et prix sera joint au cahier des charges.

2. L'appel d'offres

Il est possible de passer des marchés par appel d'offres, dans les cas suivants:

1. Si leur valeur ne dépasse pas cent millions de livres libanaises et que la Cour des comptes requiert, pour accepter la passation d'un marché par appel d'offres et

considérer la concurrence assurée, que plus d'une offre soit soumise d'une valeur inférieure à cent millions de livres libanaises.

2. Si leur valeur dépasse cent millions de livres libanaises et qu'ils portent sur:
- Les travaux qu'effectue l'administration à titre d'essai ou à l'étude, à condition que le ministre compétent en décide.
- Les objets, matières et récoltes devant être achetés sur leur lieu de production, vu leurs caractéristiques propres en matière de transport et d'assurance.
- Les fournitures, travaux et services pour lesquels aucune offre n'a été soumise ou pour lesquels n'ont été soumis que des prix inacceptables.
- Les fournitures, travaux et services que certaines urgences ne permettent pas de soumettre à l'adjudication, à condition que le ministre compétent en décide.

3. Le marché de gré à gré

Il est possible de conclure des marchés de gré à gré, quelle qu'en soit la valeur, dans plusieurs cas y compris pour:

1. Les fournitures, travaux et services qui ne peuvent faire l'objet d'une adjudication, soit pour des raisons de confidentialité soit pour des conditions de sécurité publique, à condition que cela soit décidé par le ministre compétent.

2. Les fournitures, travaux et services supplémentaires qui doivent être confiés à l'entrepreneur initial, pour que l'exécution ne soit pas retardée si un nouvel entrepreneur était désigné pour exécuter le marché.

3. Les objets dont le droit de fabrication est exclusivement détenu par le titulaire du brevet d'invention.

4. Les objets que possède une seule personne.

5. Les fournitures, travaux et services techniques qui ne peuvent être confiés qu'à des artistes spécialisés, des artisans ou des fabricants dont l'aptitude est attestée par l'expérience.

6. Les fournitures, travaux et services qui sont produits par les handicapés ou les nécessiteux que le ministère du Travail et des Affaires sociales autorise à travailler, à condition que leurs prix ne dépassent pas leurs cours sur le marché.

7. Les fournitures, travaux et services qui peuvent être confiés aux établissements publics ou aux municipalités.

8. Les fournitures, travaux et services que l'administration assure par le biais des organisations internationales, vu l'importance de ces organisations d'une part et leur action à but non lucratif, d'autre part.

4. Le relevé ou la facture

Les marchés peuvent être conclus en vertu de relevés ou de factures dans les cas suivants :
1. Si leur valeur ne dépasse pas trois millions de livres libanaises.
2. Si les prix des produits en question correspondent à un tarif fixé par l'administration ou un organe international reconnu, et qu'il est difficile d'en obtenir un prix inférieur.
3. Si le marché porte sur la location de machines pour travaux publics à un tarif général fixé par décision du ministre compétent. ■

Comment utiliser le logiciel S.I.G.T.A.S:
19 avril 2004 (4 heures)

L'Institut des Finances, en collaboration avec le centre informatique du M.d.F., a organisé une session de formation à l'utilisation du système S.I.G.T.A.S. Le programme a couvert la méthode de recherche des contribuables, vérifier leurs déclarations et retirer les informations qui aident le fonctionnaire à étudier les activités du contribuable à partir de son bureau. En outre, une séance fut consacrée à la répartition quotidienne des heures. Dix fonctionnaires ont participé à cette session animée par Mmes Faten Younes et Hana Hallak. ■

Leadership et gestion efficace:
6 mai-17 juin 2004 (25 heures)

Le développement de l'administration publique est directement lié à l'aptitude de ses fonctionnaires, notamment ceux occupant des postes de responsabilité, à renforcer leurs capacités et à améliorer leur performance, en vue de promouvoir l'efficacité et entretenir des relations édifiantes avec les citoyens. C'est dans ce cadre que l'Institut des Finances a organisé une session de formation intensive à laquelle ont participé 18 fonctionnaires parmi lesquelles des chefs de départements et des contrôleurs principaux des directions générales des Finances et des Douanes et de l'hôpital public de Beyrouth. La session a couvert un nombre de sujets liés à la gestion efficace, le leadership, la communication, le règlement des conflits, la prise de décision, outre le travail d'équipe, la délégation et bien d'autres. Cette session s'est distinguée par une approche participative et une grande interaction entre les participants et les formateurs, M. Pierre Fleifli et le Dr Dany Daou. Elle a également permis aux participants de se perfectionner et d'évaluer leurs positions, au moyen de travaux pratiques et appliqués. ■

Un test suivi d'une session sur les principes de comptabilité:
28 avril-17 juin 2004 (25 heures)

L'Institut des Finances a organisé, le mercredi 14 avril 2004, un test pour déterminer le niveau, en matière de comptabilité, d'un certain nombre de fonctionnaires au ministère des Finances, désireux de participer aux sessions

de formation avec le professeur Antoine Hobeika. A la lumière des résultats, les participants ont été répartis sur trois niveaux (débutants, moyens et avancés).
Le 28 avril 2004, la session de formation pour débutants a débuté avec 18 participants. Elle a porté sur une introduction aux principes de comptabilité, les composantes du capital, le bilan et ses changements, le compte de résultat, la balance, le bilan, les écritures quotidiennes et la tenue de livres commerciaux. ■

Droits et obligations du fonctionnaire du M.d.F.: 7-24 mai 2004 (15 heures)

En cette année 2004, l'Institut des Finances ne cesse d'élargir les horizons des fonctionnaires et de développer leurs connaissances juridiques, dans le cadre de sessions de formation intitulées «Les droits et obligations du fonctionnaire du ministère des Finances». Ces sessions visent à les familiariser avec les lois libanaises qui régissent leurs obligations et responsabilités disciplinaires, pénales et civiles, les actes illicites et les sanctions, ainsi qu'avec le règlement du personnel en vigueur. Au moyen d'exercices pratiques et d'une approche fondée sur la discussion et l'échange d'expériences, la formatrice, Me Soha Bissat Moukaddem, a traité dans le détail des principes de désignation, des conditions propres au ministère des Finances, ainsi que des droits du fonctionnaire des Finances, sa situation professionnelle, la fin de service, etc. Suite à la session de formation ayant regroupé 15 participants en mai 2004, à l'Institut des Finances, les fonctionnaires du "mouhafazat" du Nord participeront à une session organisée à leur intention à Tripoli. ■

Instructions pour une bonne relation avec le contribuable

1. Entamer la journée de travail avec optimisme et ouverture d'esprit.
2. Se préparer aux difficultés et nouvelles expériences.
3. Connaître les lois, décrets et circulaires relevant du dossier.
4. Connaître la nature du travail et des services du ministère des Finances.
5. Etudier le dossier du contribuable avec rigueur et objectivité.
6. Traiter avec le contribuable avec égard et tenue décente.
7. Gagner la confiance du contribuable et respecter l'entreprise qu'il représente.
8. Rester à l'écoute du contribuable.
9. Poser des questions et reformuler le contenu pour s'assurer d'effectuer le travail requis.
10. Déterminer le temps opportun et les délais fixés.
11. Coopérer avec les différents fonctionnaires concernés au sein et en dehors du département.
12. Traiter positivement avec les différentes situations des contribuables.
13. Suivre le dossier et la transaction, guider le contribuable de manière pratique, correcte et précise et proposer des alternatives, le cas échéant.

L'équipe d'informatique à l'I.d.F. en activité continue

Visites sur le terrain dans le cadre du suivi des sessions d'informatique

Dans une démarche sans précédent, l'équipe d'informatique à l'Institut des Finances composée des formateurs Eiad Ghannam et Riyad Abou Sari, a effectué des visites sur le terrain aux bureaux régionaux du ministère des Finances au Liban Sud et Liban Nord, au courant du mois de février 2004.

Ces visites avaient pour objectif de procéder au suivi des fonctionnaires ayant participé à des sessions informatiques à l'Institut des Finances, s'assurer de leur aptitude à mettre en application leurs connaissances, fournir les explications nécessaires et définir leurs besoins futurs en la matière.

Les fonctionnaires ont salué ces visites, exprimé leur satisfaction quant aux progrès réalisés dans le domaine de la formation à l'utilisation de logiciels et loué le soutien technique fourni par les fonctionnaires travaillant dans les centres informatiques des différentes régions. ■

Formation d'informatique pour un nombre de fonctionnaires du Cadastre du Nord

Dans le cadre des efforts visant à l'informatisation du registre foncier, les formateurs de l'Institut des Finances, M. Eiad Ghannam et Riad Abou Sari, ont animé une session de formation à l'adresse de 13 fonctionnaires du Cadastre - deuxième bureau du Registre foncier du Nord. Cette session avait pour but d'apprendre aux participants l'usage de l'ordinateur, en attendant l'informatisation du registre foncier. Elle a couvert l'utilisation du P.C. et des logiciels Word et Excel. Dans la même optique, l'équipe informatique prépare une session similaire destinée aux fonctionnaires du département du registre foncier de Zahlé. ■

Gérez vos données avec Access

L'équipe informatique à l'Institut des Finances a ajouté un nouveau module de formation aux programmes en cours, à savoir la gestion de données sur Access. Ce logiciel permet de stocker les données quotidiennes, les ordonner et les classer en vue de leur utilisation efficace, notamment pour la création d'une base de données. Ce même logiciel facilite l'analyse de données et la planification, à l'instar de la gestion de stock et la prévision des achats.
L'équipe de formation a tenu, jusqu'au début du mois de juin 2004, trois sessions de formations auxquelles ont participé 18 fonctionnaires. Ces sessions se poursuivent en 2004. ■

Formation langue

Une session pas comme les autres

"Good afternoon everybody" furent les premières paroles que j'adressais à la classe "Introductory I" Vingt-trois paires d'yeux me dévisagèrent, incrédules. Le lourd silence des uns et le "En arabe, s'il vous plait" des autres m'expliquèrent que ma tâche en tant que professeur d'anglais prévoyait d'être des plus dures.
J'étais décidée à ne communiquer que dans la langue qui leur était complètement inconnue! Apres tout, c'était bel et bien la raison pour laquelle j'étais là. Facile à dire mais difficile à faire? Surtout qu'étant professeur universitaire, je n'étais habituée qu'à enseigner des niveaux avancés d'anglais, et de devoir commencer de l'ABC, dont le zéro n'était point tâche facile.

Bien que plein de bonne volonté, ce groupe en quête de connaissance était à deux doigts de faire marche arrière et d'abandonner. Après tout, ce charabia que je persistais à employer ressemblait énormément au chinois! Des barrières infranchissables commençaient à se dresser et le désir de lâcher prise s'accentuait. Après maintes tentatives vaines d'établir la moindre communication en anglais, j'eue l'idée de mimer tout ce que je disais en les épelant au tableau. C'est alors que les yeux jusqu'alors pleins de points d'interrogations et de déception s'illuminèrent. Le charabia insensé avait vraiment un sens! Dès lors, les barrières, qui jusque-là tenaient fort, commençaient à dégringoler progressivement.
Au fur et à mesure que les jours s'écoulaient, le chinois se transformait petit à petit en...anglais! Cette mission qualifiée de presque impossible s'avéra être un vrai défi et un plaisir tout nouveau.
A la fin des cinquante heures d'efforts admirables de la part de ce groupe persévérant, les questions, réponses et remarques en arabe du début furent remplacées par de l'anglais. De part et d'autre de cette classe de débutants me prenaient, "excuse me", "could you repeat please?", how do you spell ...?" Des phrases jusqu'alors banales, mais qui m'enchantaient tellement à présent; une belle musique pour mes oreilles.
Et pendant notre dernière rencontre, à mon simple "goodbye" vint la réponse surprenante de "see you next session, ma'am"...Dans un anglais parfait!Un grand merci à ce groupe exemplaire. Merci d'avoir été si persévérants, d'avoir tenu bon et ferme jusqu'à la fin, d'avoir répondu à mes efforts de donner avec vos efforts de recevoir. Et enfin d'avoir prouvé que des missions impossibles n'existent pas lorsqu'on est muni d'une volonté de fer. ■

Esther Slaylati
AMIDEAST

Coopération avec le M.I.N.E.F.I.

Programme d'action commun avec la D.G.C.P. et visite en France de la délégation de l'Institut des Finances

Une coopération modèle a été établie entre l'Institut des Finances et le direction générale de la Comptabilité publique française, et ce, à partir de l'année 2003. Le colloque International des services du Trésor organisé conjointement n'en est que l'apogée.

En effet, une mission avait été organisée en janvier 2004, conduite par M. Alain Thébault, trésorier payeur général de la Mayenne, accompagné de M. Pessarossi de l'Ecole nationale du Trésor et de Mlle Frédérique Gibbe de la Mission de coopération Internationale. Cette mission avait deux volets:

- Le volet coopération: la définition des thèmes sur lesquels la D.G.C.P. peut apporter son expertise et le programme de coopération pour 2004-2005, et ce à partir d'une série de réunions avec les hauts responsables au ministère.
- Le volet formation. L'appui de l' Ecole nationale du Trésor dans la mise en oeuvre d'un plan de formation au profit des agents de la direction générale des Finances sur les matières de la comptabilité publique.

Le fruit de cette mission a été l'identification d'un programme de coopération intensif pour les deux années à venir.

Dans cette même perspective, une délégation de l'Institut des Finances – composée de Mme Jinane Doueihi, la responsable de formation, Mme Dania Sinno, la coordonnatrice de formation et Mme Nadine Ghandour, la responsable administrative – a participé au programme d'échange et de soutien technique en matière de formation, et ce du 26 au 30 avril 2004 à l'Ecole nationale du Trésor à Noisiel en France. Cette visite s'est caractérisée par un niveau élevé de participation et d'échange, notamment au sujet du programme des nouvelles recrues, des outils et techniques d'évaluation et de la préparation du matériel de formation. ■

Formation sur les conventions fiscales internationales

L'Institut des Finances a organisé les 7 et 8 avril, en collaboration avec la direction générale de la Comptabilité publique française, une formation sur les conventions fiscales internationales, suivie par une table ronde avec des avocats et des experts comptables.
M. Vincent Mazauric, sous-directeur des Relations internationales, à la direction générale française des Impôts a été invité au Liban afin de donner la formation. ■

Conventions de double imposition

La conclusion de conventions pour éviter les doubles impositions et prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu s'est multiplié depuis les années soixante, sous l'effet de la mondialisation économique mise en relief par l'implantation des établissements en dehors des frontières et par le développement des investissements multinationaux.

Les conventions fiscales répondent à la nécessité de réduire, voire éviter la double imposition juridique qui constitue un frein aux investissements internationaux. La double imposition juridique est l'imposition d'un même montant par deux impôts de même nature dans deux pays et à la charge d'un même contribuable. Ces conventions qu'elles soient inspirées du modèle des Nations unies ou de celui de l'O.C.D.E. et qui ne créent pas de charge fiscale plus lourde que celle existant dans la législation interne de chacun des Etats contractants, remplissent les fonctions suivantes:

- Elles attribuent à l'un des Etats contractant, suivant les critères de "résidence du bénéficiaire" ou de "source du revenus", le droit d'imposer, exclusivement ou en partageant ce droit, les différentes catégories de revenus: immobiliers, les intérêts, les redevances...
- Elles précisent la méthode à adopter pour éliminer les doubles impositions (méthode d'exemption ou méthode d'imputation);
- Elles exigent un échange de renseignement;
- Elles comportent une procédure à l'amiable en cas de difficultés d'application ou d'interprétation.

En signant de telles conventions, les Etats drainent des investissements étrangers créateurs d'emploi et de valeur ajoutée.

Hala Fawaz, Unité de l'Impôt sur le revenu/D.A.S.S

Programme de formation régional avec l'organisation mondiale des Douanes

La direction générale des Douanes, en collaboration avec l'Institut des Finances, a poursuivi les sessions de formation régionales qu'elle organise dans le cadre du programme de formation régional parrainé par l'organisation mondiale des Douanes (O.M.D.) région M.E.N.A. Les sessions tenues pendant le premier semestre de l'an 2004 ont connu un grand afflux de participants arabes et libanais. En effet, 254 personnes (137 fonctionnaires du Liban et 117 fonctionnaires de diverses nationalités arabes) ont participé à huit sessions de formation portant sur différents sujets relevant des douanes.

Ces sessions se sont distinguées par la participation de formateurs spécialisés et qualifiés provenant de différents pays arabes et étrangers, ainsi que par un niveau élevé de débats et d'échange d'expériences entre les participants.

Les sessions de formation ont couvert des sujets bien diversifiés dont le transit, l'admission temporaire et la restitution des droits de douane, la valeur en douane, les règles d'origine, le système harmonisé, la gestion des risques et le développement des ressources humaines. Les sessions de formation se poursuivront au cours du second semestre 2004. ■

Sujet de la session	Formateur	Durée	Arabes	Libanais
Le transit et les formalités à la frontière	M. Jean Halaby direction générale des Douanes - Liban	19-20 janvier 2004	12	23
L'admission temporaire et la restitution des droits de douane	M. Jean Halaby direction générale des Douanes - Liban	21-22 janvier 2004	11	23
La valeur en douane	M. Issa Ben Abdallah Issa Douanes - Royaume d'Arabie Saoudite	16-20 février 2004	20	17
Les règles d'origine (1)	M. Pierre-Paul de Vaucher - O.M.D.	19-22 mars 2004	3	25
Les règles d'origine (2)	M. Jamal Harby Douanes - Royaume d'Arabie Saoudite	22-26 mars 2004	18	16
Le développement des ressources humaines	M. Monah Geha - Masterplan, Liban	19-21 avril 2004	15	4
Le système harmonisé	M. Maurice Assaf direction générale des Douanes - Liban	10-14 mai 2004	11	17
La gestion des risques	M. Hassan Behaj - O.M.D.	7-11 juin 2004	27	12
Nombre total de participants			**117**	**137**

Protocole de Partenariat entre l'Institut de la Banque mondiale et l'Institut des Finances

Le 6 avril 2004, le ministre des Finances, M. Fuad Siniora, depuis le siège de la Banque mondiale à Beyrouth, et le vice-président de la Banque mondiale pour le Moyen Orient et l'Afrique du Nord, M. Christian Portman ainsi que le vice-président de l'Institut de la Banque mondiale, M. Ziad Ahdad, depuis le siège de la Banque mondiale à Washington, ont signé, au cours d'une vidéoconférence, un protocole de partenariat, entre l'Institut des Finances et l'Institut de la Banque mondiale.
Ce protocole jette les fondations d'un partenariat technique portant principalement sur l'échange d'information entre les deux parties; partenariat fondé sur les avantages que représente le Liban, notamment en matière de ressources humaines, et vise à développer et élargir l'échange de connaissances et d'activités de formation dans la région M.E.N.A.
Le protocole prévoit la coopération dans les domaines suivants:

- L'organisation d'activités pédagogiques et la dissémination d'informations par le moyen de conférences, séminaires et autres, en vue d'identifier les problèmes des pays de la région M.E.N.A en matière de développement.
- L'organisation d'activités de télé-formation à travers le réseau d'apprentissage pour le développement.
- L'échange d'expériences, d'informations et de publications pertinentes.

Ont participé à la cérémonie de signature nombreuses personnes ayant pavé la voie à ce partenariat, dont la directrice de l'Institut des Finances, Mme Lamia El Moubayed Bissat, la responsable des activités de la Banque mondiale à Beyrouth, Mme Hanin Sayed et de hauts responsables au ministère des Finances, à l'Institut des Finances ainsi qu'à la mission de la Banque mondiale. ■

Le ministère des Finances développe ses R.H.: Programme de bourses financé par le gouvernement japonais et la Banque mondiale

Le ministère des Finances (M.d.F.) accorde une grande importance à la formation de ses ressources humaines étant donné qu'elles sont directement impliquées dans le processus de développement économique. En effet, le personnel du M.d.F. bénéficie de programmes de formation à long terme assurés par les institutions et les organisations internationales, dont le programme de bourses financé par le gouvernement du Japon en collaboration avec la Banque mondiale.
Les prémisses de ce programme remontent à l'expérience japonaise avec la Banque mondiale: au terme de la deuxième Guerre mondiale, le gouvernement japonais a reçu, de 1953 à 1966, des prêts du F.M.I. et de la Banque mondiale pour reconstruire l'infrastructure du pays. Le Japon était alors considéré comme le second plus gros emprunteur de la Banque mondiale. Cela dit, au milieu de l'année 1990, le gouvernement japonais avait remboursé tous les prêts pour devenir un des principaux bailleurs de fonds de la Banque mondiale.
L'étonnante expérience du Japon avec la Banque mondiale et sa conviction profonde dans l'importance de cette institution l'ont poussé à lancer ce programme dont il assure le financement et confie la gestion à la Banque mondiale. Ce programme s'inscrit dans la politique de développement des ressources humaines adoptée par le gouvernement japonais pour venir en aide aux pays en voie de développement.
Ce programme fut lancé en 1987. Jusqu'en 2004, 2142 personnes parmi près de 42.000 candidats de plus de 150 pays membres de la Banque mondiale, furent sélectionnées pour bénéficier de formations dans près de 150 universités dans plus de 30 pays. Mais la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord reçoit la plus petite part de tous les pays en voie de développement, raison pour laquelle j'appelle tous les collègues à profiter de ces bourses pour développer leurs compétences et aider le ministère des Finances à aller de l'avant. ■

Maher Jalloul
Direction des Recettes

Une conférence sur les réformes financières réunit les ministres des Finances des pays arabes et du Proche-Orient à Beyrouth

Pour la première fois à Beyrouth, s'est tenue la conférence sur la réforme financière au sein des pays arabes et ceux du Proche-Orient. Elle a été organisée par le ministère libanais des Finances en collaboration avec le Fonds monétaire international. Ses travaux ont duré deux journées consécutives, les 18 et 19 mai 2004. Les traits saillants de cette conférence ont comporté la participation de 13 ministres des Finances (de l'Arabie Saoudite, du Qatar, des Emirats Arabes Unis, du Soudan, d'Oman, du Yémen, de l'Irak, de la Jordanie, du Liban, de la Syrie, de la Palestine, de l'Egypte, du Maroc) et de planificateurs politiques dans 17 Etats du Monde arabe et du

Proche-Orient. En plus d'experts et de représentants d'organisations régionales et internationales, à savoir la Banque mondiale, le Fonds monétaire arabe, le Programme des nations unies pour le développement et la Banque islamique de développement. La conférence a permis aux participants de discuter des expériences de ces Etats en ce qui concerne les programmes de réforme financière et fiscale et de se prononcer sur les défis communs qui ont confronté la mise en application des susdits programmes. Les autres sujets débattus se sont concentrés sur les problèmes particuliers des réformes financières et sur la coordination des politiques adoptées dans ce domaine par les pays de la région et avec les organisations

internationales. La région en question est composée d'un groupe de pays d'économies diversifiées se caractérisant par des richesses et des ressources multiples. Tout en accusant des divergences, la plupart de ces pays affrontent des défis économiques quasi-semblables, et en priorité la réalisation d'un niveau de développement plus élevé et permanent, ainsi que la création d'opportunités de travail en relation avec la croissance démographique dans cette région. Les conférenciers ont été aussi unanimes à considérer que la réforme administrative, l'assainissement du secteur public et le surplus de transparence constituent les éléments majeurs pour atteindre les buts recherchés. D'autre part, la conférence a permis d'élucider les priorités et les obstacles que devront affronter les programmes de réformes. Elle a aussi mis en évidence les défis communs et la synthèse des expériences des pays participants, au même titre que les conclusions des rencontres de dialogue autour de sujets similaires. Toutefois les principaux axes d'option ont porté sur les étapes d'exécution des programmes de réforme et de celles en instance d'être exécutées, comme la réforme des taxes douanières, l'application de la taxe sur la valeur ajoutée et sa modernisation, le niveau d'amélioration de l'administration fiscale et douanière, la redéfinition du rôle de l'Etat, la révision de la politique des dépenses publiques, la réorganisation de l'administration budgétaire, l'étude de l'élaboration du budget de performance, la revalorisation de la transparence financière, enfin le maintien de la dette publique dans des limites supportables déterminées par une saine gestion de cette dette.

Par ailleurs, les participants ont été unanimes à reconnaître que la conférence a réalisé ses objectifs en faisant la lumière sur des problèmes importants relevant de la réforme financière et sur l'échange des expériences vécues entre les pays de la région. L'accord est ensuite intervenu sur la nécessité de poursuivre les résultats obtenus et de parfaire la coopération entre les Etats concernés, vu les besoins de coordination et de consolidation des efforts sur le plan des politiques de réforme commune, surtout que les pays arabes et ceux du Proche-Orient connaissent les mêmes défis économiques et financiers dans les domaines de la modernisation de leurs politiques financières et fiscales. Ceci convergera sans doute vers une réorientation des régimes de dépenses publiques à l'effet de dégager leurs répercussions sociales et économiques générales, ainsi qu'à raffermir l'ouverture des marchés locaux à travers la concurrence interne et externe, puis à encourager et développer les échanges commerciaux entre les Etats arabes. Toute cette discipline requiert l'application d'un programme de réforme structurelle que certains pays ont déjà amorcé, alors que d'autres doivent dès à présent éprouver l'intérêt à suivre leur exemple.

Dans cette perspective, cette conférence constituera la pierre angulaire d'une série de réunions périodiques que tiendront les ministres des Finances des Etats arabes et des pays du Proche-Orient, pour une coordination plus approfondie de leurs politiques financières et pour mieux régler leurs problèmes communs. ■

Le centre régional d'assistance technique pour le Moyen-Orient au siège du M.d.F.

La gestion de l'économie est une opération d'une portée difficile à entreprendre, étant donné que la planification de la politique économique et sa mise en exécution demandent l'intervention d'institutions gouvernementales efficaces dotées de l'expérience technique. En fait de nombreux pays présentent le besoin d'être assistés pour acquérir la technique nécessaire propre à la gestion économique, ainsi que d'être conseillés sur les politiques de réforme et sur les organisations institutionnelles qui ont fait ailleurs leur preuve avec succès. C'est ce genre de soutien qu'offre le Fonds monétaire international par le biais de son assistance technique. En date du 17 mai 2004, M. Augustin Carstens, directeur général adjoint du F.M.I. a déclaré qu'il installera à Beyrouth, le centre régional d'assistance technique pour le Moyen-Orient précisément dans le nouveau bâtiment du ministère des Finances, rue corniche el-Nahr, et que les activités de ce centre seront patronnées par le gouvernement libanais. On prévoit que le susdit centre régional entame ses travaux à partir de l'automne prochain 2004. Ces activités comprennent l'octroi des services d'assistance technique et de formation à l'Afghanistan, l'Egypte, l'Irak, la Jordanie, le Liban, la Libye, le Soudan, la Syrie, la Palestine et le Yémen. Le but visé est de renforcer le potentiel de ces Etats pour les doter d'une administration compétente sur le double plan macro-économique et financier, ainsi que pour assurer une stabilité dans ce sens et promouvoir une évolution au sein des principales institutions concernées, dans le cadre du concept actuel des politiques économiques. L'assistance technique et la formation envisagés porteront principalement sur les sujets suivants: la politique macro-économique, les politiques fiscales, l'administration des recettes fiscales, l'administration des dépenses publiques, les problèmes du secteur financier et les statistiques macro économiques. ■

Le M.d.F. en 10 ans dans la lettre électronique "Choices"

La lettre électronique pour le développement des ressources humaines "Choices" dans son numéro du mois de mars 2004, édité par le programme des Nations Unies pour le développement, a publié un article de Rim Haddad (journaliste au "Daily Star") dans lequel elle décrit les étapes de la réforme et de l'évolution qu'a traversées le ministère libanais des Finances (M.d.F.) depuis une période de 10 ans environ. Le même article a été aussi publié par la lettre électronique de la Banque mondiale et le Fonds monétaire international, dans son numéro 365; en voici quelques extraits:

"Un grand nombre de libanais trouve difficile à croire que la direction des Douanes connue pour son système bureaucratique enchevêtré et complexe, comme pour la surabondance de ses formalités, est parvenue à rendre les services les plus rapides et les plus efficaces dans l'Etat libanais, au même titre que la direction du Cadastre et du Registre foncier qui est devenue en mesure de délivrer les attestations foncières et les mappes correspondantes dans un laps de temps. D'autre part, sur le plan des archives et dans les huit années précédentes, tous les documents étaient conservés sur leur papier d'origine et il devenait presque impossible de retrouver les détails nécessaires. L'informatisation n'avait pas encore été introduite et le budget de l'Etat était calculé manuellement puis transmis aux archives, sans parler de l'inexistence d'études statistiques et de machines calculatrices pour enrager le risque de faute ou d'erreur. Les évènements exceptionnels ont eu à leur tour leurs incidences par rapport à ce ministère, dont les unités de travail ont été dispersées un peu partout au milieu de la destruction, des ruines éparses et d'incendies ravageant les dossiers et les documents.

Dans ces circonstances et alors que la vie économique passait par des moments d'épuisement et que la dette publique s'accroissait, le ministère des Finances posait dès l'année 1995 c'est-à-dire 4 ans après la fin de la guerre, les jalons d'une réforme administrative et financière, soutenu par les organisations internationales des Nations unies, de la Banque mondiale, du Fonds monétaire international et de l'Union européenne. Les motifs de cette préoccupation réformatrice se fondaient sur le fait que le ministère des Finances constitue la plaque tournante d'un redressement économique et l'exécutant de la politique financière du gouvernement libanais. D'où les décisions des réformes financières, des révisions de leurs politiques et des évolutions dans la préparation budgétaire, accompagnées d'une rénovation de la politique d'imposition, le tout d'après les normes internationales en vigueur. L'implication des réformes a poussé à l'introduction de l'informatique dans les départements du ministère des Finances qui s'est efforcé d'améliorer la publication des données en sa possession, à la recherche d'une transparence accrue et permanente.

Une position de repère électronique a été fixée, à travers laquelle ont été publiées pour la première fois les études statistiques et les éléments d'imposition, la gérance de la dette publique, les rapports financiers, les pièces d'enregistrement des contribuables. La pénétration articulée de l'informatique a permi d'entamer le projet de réforme du système d'imposition à partir de l'année 2001.
La conclusion tirée par Rim Haddad dans son article, stipule que l'informatisation des directions des Douanes et du Cadastre et du Registre foncier est une preuve pertinente de l'évolution et de la rénovation concrétisées et qu'il faudrait que les citoyens aient des formalités à accomplir dans ces deux administrations pour s'en rendre compte. ■

Hommage à la femme en musique et en peinture

Pour la deuxième année consécutive, le ministère des Finances a fêté le 10 mars 2004 à l'Institut des Finances, la journée mondiale de la femme, prônant son rôle et ses efforts dans le secteur public en général, et dans les différents unités du ministère des Finances en particulier.
La cérémonie s'est déroulée sous le patronage et en présence du ministre des Finances M. Fuad Siniora; un discours de bienvenue a été prononcé par Mme Lamia El Moubayed Bissat, directrice de l'Institut des Finances.
A l'instar de l'année précédente, des bouquets de fleurs on été offerts aux femmes et aux jeunes filles présentes à l'occasion de leur journée mondiale 2004. A son tour, M. Siniora a prononcé une allocution élogieuse sur le rôle d'avant-garde de la femme libanaise.
Cette cérémonie s'est caractérisée par la touche artistique des représentations musicales jouées par les équipes féminines du Conservatoire national de musique, accompagnées des chants de fonctionnaires du ministère des Finances. Des tableaux artistiques ont été aussi exposés de l'œuvre de peintres libanais sous le titre "Nissayiat" (féminités), assortis de publications éditées par des associations féminines libanaises. ■

L'impôt unifié sur le revenu

Le ministère des Finances poursuit ses efforts dans la voie de la réforme économique et financière dans le but de s'adapter sans discontinuité aux transformations et aux changements survenus sur les plans local, régional et international. Depuis 1943 le Liban n'a cessé d'oeuvrer en vue de réformer son système d'imposition sur le revenu qui avait été établi en 1959, date de parution de la loi actuelle de l'impôt sur le revenu. Cette loi n'a guère connu d'amendement sur le fond, à l'exception de corrections ou de réajustements quant aux tranches de revenus et leurs niveaux progressifs d'imposition. Par ailleurs, ce système d'imposition qui n'a pas subi de mutation parallèlement à l'évolution dictée par les nécessités et les exigences économiques latentes en général, est basé sur les cas de genre de revenus d'après leurs sources propres et vérifiées.

Calqué sur les dispositions des lois et des réglementations françaises à cette époque, le système libanais est demeuré en stagnation malgré la mutation sous cette rubrique de la plupart des pays occidentaux dont la France, vers un changement radical dans leur système d'imposition, lequel a été parachevé par l'adoption d'une nouvelle législation dénommée l'impôt unifié sur le revenu.
Dans cette optique le ministère des Finances compte tenu des éléments structurels d'un plan de réforme global, a mis en exécution les projets suivants de réforme organique qui ont enregistré des résultats satisfaisants, dont:

- L'informatisation du système d'imposition,
- L'admission et la formation d'un personnel jeune à cet effet,
- La création d'une base centralisée des contribuables avec un numéro d'identification fiscale pour chacun d'eux,
- La création de la taxe sur la valeur ajoutée (T.V.A.).

Le succès obtenu par suite de l'application des projets mentionnés, a permis au ministère d'amorcer l'étude de l'impôt unifié sur le revenu. Cet impôt vise en particulier à assurer plus de transparence et d'objectivité, lesquelles induiront à un niveau de perception plus élevé du fait de l'unification des sources des revenus individuels, contrairement aux effets de réajustements des taux d'imposition par rapport aux tranches de revenus des contribuables.

Principales caractéristiques de l'impôt unifié

1. La contribution à maintenir une justice sociale qui prend en considération la capacité du contribuable à supporter l'imposition qui lui est fixée, et à bénéficier des exonérations et des rabattements rattachés à sa situation ou à ses charges familiales.

2. La possibilité de promouvoir et d'orienter les données économiques en accordant des exemptions aux exploitants corrélativement avec l'ampleur de leurs exploitations, notamment dans les banlieues, ce qui est de nature à constituer un équilibre du point de vue économique dans les régions concernées.
3. L'assujettissement de tous les revenus du contribuable, émanant de toutes sources, à une imposition unifiée tout en prenant en considération la situation du contribuable .
4. La non-différenciation entre les revenus, quelles que soient leurs sources ou leur nature.
5. Le taux ou pourcentage unifié d'imposition et l'échelle de progression adoptée.
6. La réunification des règlements sur l'assiette imposable et des mesures d'enquête et de recouvrement, ainsi que la présentation de la part du contribuable d'une seule déclaration englobant tous ses revenus.
7. L'unification de l'administration fiscale.
8. La facilité de trancher les objections ou complications et d'activer le recouvrement; ce qui n'est pas le cas dans l'imposition d'espèce ou de genre usitée.
9. Sa mise en place simplifiée, n'exigeant qu'une seule déclaration au lieu de plusieurs autres, ce qui a pour conséquence de clarifier au contribuable et de rassembler ses obligations fiscales.

Plan de l'application de l'impôt unifié sur le revenu

Le ministère des Finances a élaboré un plan pour l'application du système de l'impôt unifié sur le revenu à titre de substitution au précédent système de l'impôt d'espèce ou de genre.

Une partie du susdit plan a déjà été lancée et l'on s'attend à l'entrée en application de la seconde partie qui comporte les travaux préparatoires spécifiques suivants:

1. L'achèvement des études sur la politique d'imposition et de celles comparées, à la lumière de l'expérience vécue dans d'autres pays, afin de proposer la politique d'imposition la plus conforme pour le Liban.
2. L'amendement de la loi en vigueur de l'impôt sur le revenu afin de faciliter l'application du système de l'impôt unifié sur le revenu, en même temps que l'amendement d'autres lois y afférentes comme les lois sur le commerce terrestre, les propriétés bâties, la bourse de Beyrouth et autres.
3. L'élaboration d'un projet de loi sur les modalités de fonctionnement de l'imposition fiscale proposée et la révision des lois complémentaires, dont la loi sur la comptabilité publique, la loi sur le recouvrement des impôts directs et taxes, et d'autres dispositions légales.
4. La préparation des textes d'application nécessaires, (décrets, arrêtés, circulaires, etc.) après délibération avec les organismes responsables.
5. La révision de la structure du ministère des Finances, notamment celle de la direction des recettes pour répondre à l'importance, au rôle et au volume des tâches qui lui sont confiées.
6. Le redoublement des efforts relatifs à la formation des fonctionnaires affectés à la mise en exécution de la nouvelle loi et de ses modalités.
7. La poursuite des campagnes d'information vis-à-vis des contribuables et des citoyens, à l'effet d'expliquer le système de l'impôt unifié sur le revenu, étant donné que son application requiert la collaboration efficace de tous sans aucune omission.

Travaux déjà achevés

1. La création d'un groupe de travail comprenant les agents qui ont participé à la définition des textes de la taxe sur la valeur ajoutée. Le même groupe travaillera en étroite collaboration avec des experts internationaux pour élaborer une politique fiscale appropriée face à la conjoncture présente et au développement économique entrevu.

   D'autres agents appartenant à d'autres unités administratives et techniques viendront seconder le groupe de travail dans cette mission.
2. La création d'un service des traitements et salaires pour s'occuper des dossiers d'environ 500 mille fonctionnaires, employés et journaliers dans les secteurs public et privé.

   Le service sera également chargé des dossiers des 35 mille chefs d'entreprise, responsables de la D.A.S.S. (déduction à la source des salaires) et de son remboursement au Trésor public, ainsi que de la remise au ministère des Finances des déclarations relatives aux traitements et salaires de leur personnel.

3. La création d'un service chargé des grands contribuables, à savoir les sociétés de capitaux et de personnes, les sociétés individuelles et d'activités diverses, lesquelles versent au Trésor la majeure partie de ses moyens, et ce à l'effet d'assumer la responsabilité de traiter leurs affaires fiscales avec rectitude et transparence par des agents expérimentés et intègres. En définitive ceci ne pourra que profiter à l'essor économique d'ensemble pour le bénéfice conjugué de l'Etat et de ses citoyens.
4. la création d'un service chargé de l'élaboration d'une base de données centrale de tous les contribuables afin de faciliter les activités de l'administration fiscale
5. la formation d'une commission d'experts avertis dans le domaine légal et d'anciens fonctionnaires du ministère des Finances en vue de réétudier et d'analyser les termes de la loi de l'impôt sur le revenu, ainsi que les textes d'application ou d'interprétation. Cette commission aura à réexaminer les propositions d'unification, d'abrogation et de complétion le cas échéant, de la teneur de ces textes ou dispositions. Elle discutera en surplus des résultats des travaux du groupe de travail chargé de la préparation du projet de loi concernant l'impôt unifié sur le revenu. ■

N.B.

Le système de l'imposition unifiée sur le revenu n'annule point en principe l'imposition d'espèce ou de genre, mais contribue à la simplifier, étant donné que les impôts perçus dans cette dernière alternative seront déduits du total de l'imposition unifiée en fin de l'exercice annuel, et donc lors de la présentation de la déclaration réglementaire pour l'année correspondante.

Le dossier a été préparé par l'équipe de la T.V.A.

Lamia El Moubayed Bissat décorée au grade de Chevalier de l'Ordre national du mérite

Mme Lamia El Moubayed Bissat, directrice de l'Institut des Finances, a été nommée au grade de chevalier de l'Ordre national du mérite, par décret du Président de la République Française, en date du 4 juin 2004.

Selon les mots de S.E.M. Philippe Lecourtier, ambassadeur de France, qui lui a adressé ses chaleureuses félicitations: «ce titre lui a été décerné... pour sa remarquable contribution à la formation continue en Français des hauts fonctionnaires libanais dans le domaine économique et financier et à son engagement profond au service de la francophonie au Liban».

Divers

22-24 mars 2004: «Programmation du contrôle fiscal et analyse du risque»

En collaboration avec le C.R.E.D.A.F., le ministère libanais des Finances a organisé à Beyrouth une rencontre de responsables près les administrations fiscales au sujet de «la programmation du contrôle fiscal et l'analyse des risques». Le débat fut animé par M. Dominique Ginet, responsable des affaires fiscales au C.R.E.D.A.F. et M. Abdelhak Cheikh, de la direction générale du Fisc au Maroc. Ont participé à cette réunion portant sur des questions d'ordre fiscal, des directeurs généraux des Finances, des responsables de l'administration fiscale et des experts représentants 20 pays francophones d'Europe, du Moyen-Orient et de l'Afrique. ■

12 mars 2004: Renforcement du partenariat entre le Japon et le Liban

L'Agence japonaise de coopération internationale (J.I.C.A.), représentée par l'ambassade du Japon, a tenu une réunion visant à promouvoir le partenariat entre le Japon et le Liban. Ont assisté à la réunion S.E.M. Murakami Tokomitsu, ambassadeur du Japon, le président de l'Agence au Liban, M. Antoine Gorayeb, ainsi que nombre de Libanais (y compris des fonctionnaires du ministère des Finances) ayant participé aux sessions organisées par l'Agence. Le ministère des Finances y fut représenté par M. Sami Abbas (direction des Douanes), M. Ali Chami (direction de la Comptabilité Publique) et Mme Hayat Nader (direction des Recettes).

L'ambassadeur a prononcé une allocution dans laquelle il a insisté sur l'importance des relations libano-japonaise et le renforcement de la collaboration entre les deux pays, grâce à la formation d'un plus grand nombre de fonctionnaires dans différents domaines, notamment techniques. Les participants et les fonctionnaires de l'ambassade ont procédé à un échange portant sur les moyens de promouvoir l'expertise et la coopération sur les plans financier et économique. ■

Des délégations du M.d.F. à l'étranger

12 décembre – 5 mars 2004: Mlle Maria Malas, de l'équipe du P.N.U.D. au sein du ministère des Finances, a suivi une session de formation au F.M.I. à Washington au sujet des «politiques et programmation financières». La session a réuni des représentants de 39 pays dont l'Australie, l'Arabie Saoudite, la Croatie et autres. Le programme s'est réparti en conférences qui ont porté sur les principes

des politiques financières, économiques et monétaires. Ces conférences étaient suivies par des ateliers sur lesquels se distribuaient les participants en plusieurs équipes; chaque équipe procédait à une étude de cas se basant sur les données économiques d'un pays donné, et se mettant à la place des délégations du F.M.I. chargées de telles missions. Chaque équipe a appliqué les programmes économiques exposés dans le cadre des conférences de la matinée, puis a élaboré un modèle qui lui était propre sur E-views et Excel. ■

26-28 janvier 2004: Une délégation du ministère des Finances composée de M. Elias Charbel, directeur du budget et dépenses, Mme Hala Salem, coordinatrice du projet des finances publiques dans l'équipe du P.N.U.D. travaillant au ministère des Finances, et Mme Roula Darwich, responsable des relations extérieures à l'Institut des Finances, a participé à un séminaire intitulé "Nouvelle approche budgétaire basée sur la performance et la reddition de compte". Ce séminaire fut organisé à Rabat par la Banque mondiale, en collaboration avec le ministère des Finances et de la privatisation au Maroc. ■

11-29 janvier 2004: Mme Nadine Abou Khaled, de l'équipe du P.N.U.D. travaillant au sein du ministère des Finances, a participé à une session de formation au sujet des statistiques des finances du gouvernement (G.F.S. 2001), organisée à Abou Dhabi par le F.M.I. en collaboration avec le Fonds monétaire arabe. La session a porté sur les différents moyens de collecter et classer les statistiques financières du gouvernement, selon le guide G.F.S. 2001 préparé par le F.M.I., et insisté sur la relation entre le système des statistiques du gouvernement et le système de comptabilité publique. ■

Une délégation arrive... une autre s'en va...

20 mars 2004: Une délégation du ministère irakien des Finances présidée par le ministre des Finances irakien, a visité le ministère des Finances et pris connaissance des projets et activités de reformes en cours. Il fut également question des moyens de coopération et de la manière de bénéficier de l'expérience libanaise, notamment des progrès en matière d'informatisation réalisés par le ministère à la direction des Douanes et la direction du Cadastre et du Registre foncier. ■

Visites Jeunesse à la Bibliothèque

Dans le cadre de la stratégie d'ouverture adoptée par la Bibliothèque des Finances, notamment vers une audience jeune, l'équipe d'animation de la Bibliothèque a lancé des sessions d'information intitulées "Jeunesse à la découverte du ministère des Finances".

Information financière et fiscale
Lancées fin avril 2004 et débutées par l'accueil des élèves des classes secondaires (1ère économique le 29 avril 2004 puis seconde scientifique) du Collège protestant français, ces sessions visent à développer les connaissances des jeunes visiteurs dans les domaines financiers et économiques et à affirmer leur orientation professionnelle pour les aider à mieux se pencher sur leurs sujets d'intérêt.

De la direction de la T.V.A...
La visite a débuté par l'accueil des élèves du Collège à la Bibliothèque des Finances et une introduction sur les différents département du ministère et leurs fonctions, suivie par une présentation de l'Institut des Finances et de sa bibliothèque.
Elle se poursuivit par une visite sur le terrain de la direction de la T.V.A., où les informations furent acquises de façon interactive à travers un échange entre les élèves et les fonctionnaires.

A l'orientation professionnelle
De retour à la Bibliothèque, ce thème fut suivi d'une introduction à des questions bancaires par le sponsor de la B.d.F., la Société générale de banque au Liban. Enfin, une orientation professionnelle fut prise en charge par l'organisation non gouvernementale "Junior Achievement" (J.A.L.), qui a développé une expérience dans le domaine auprès d'un grand nombre d'écoles.
Cette expérience servira de modèle pour des visites similaires, avec d'autres écoles, au cours de l'année scolaire prochaine.

Avec le soutien de

SGBL

SOCIETE GENERALE
DE BANQUE AU LIBAN

La corruption

Définition:
Terme très à la mode de nos jours, la corruption est un sujet ouvertement évoqué dans la plupart des pays et rares sont ceux qui prétendent ne pas en souffrir. La définition la plus largement utilisée c'est: "l'abus de pouvoirs conférés par une fonction publique à des fins d'enrichissement personnel".

Formes:
La corruption se présente sous de nombreuses formes: extorsion, fraude, trafic...Elle n'implique pas forcement le versement de fonds mais d'autres cadeaux ou avantages sont utilisés pour conclure des affaires.
A ce niveau les observateurs distinguent entre la "petite corruption" et la "grande corruption": la première concerne généralement le versement de sommes peu élevées à des agents publics de rang inférieur, dans le but de "faciliter les choses" ou de contourner certains obstacles bureaucratiques. A plus grande échelle, le cas des grandes entreprises versant des milliers voire des millions de dollars à des responsables gouvernementaux ou des hommes politiques pour obtenir des contrats commerciaux lucratifs.
Il faut noter que la corruption implique toujours un échange: une offre (le corrupteur) et une demande (le bénéficiaire).

Pourquoi la corruption?
Maintes sont les raisons aboutissant à la corruption:
Désir d'emporter un marché ou signer un contrat avec le secteur public pour lui fournir les services ou les matériaux dont il a besoin.
S'assurer l'immunité après avoir fraudé le fisc en diminuant illégalement l'impôt du. Passer devant tout le monde en cas de liste d'attente (obtenir une ligne téléphonique, une bourse d'étude,...)
Faciliter ou plutôt accélérer le rythme des procédures bureaucratiques le plus souvent très lente.

Savez-vous que la corruption est mesurable?
"Transparency International"(N.G.O.), publiait en 1998 l'indice le plus complet jamais réalisé sur la perception de la corruption: l'I.P.C. (indice des perceptions de la corruption). Il permet de classer les pays en fonction du degré de corruption perçue chez les fonctionnaires et les responsables politiques, allant de 0 pour un pays totalement corrompu à 10 pour un pays parfaitement intègre.
Pour illustrer cet idée, on vous communique la dernière liste établie en 2003 par "Transparency International" (la précédente était publiée en 1999).
Donc, comme le montre ce tableau le Liban vient dans le 80ème rang avec 3/10. Le 1er pays arabe dans la liste est Oman qui est le 26ème avec 6.3/10, ensuite Bahrayn avec 6.1/10 (27ème). A noter qu' Israël occupe le 21ème rang avec 7/10.
La corruption est la plus répandue dans les secteurs des travaux publics et de la construction, suivis par l'industrie de l'armement. Il est à noter que les activités de banque et de finance sont perçues comme assez faiblement corrompues.

Classement des pays	Pays	score I.P.C. 2003
1	Finlande	9.7
2	Island	9.6
3	Danemark	9.5
3	Nouvelle Zélande	9.5
5	Singapour	9.4
6	Suède	9.3
7	Pays-Bas	8.9
8	Australie	8.8
8	Norvège	8.8
8	Suisse	8.8
80	Arménie	3.0
80	Iran	3.0
80	Liban	3.0
131	Haiti	1.5
132	Nigeria	1.4
133	Bangladesh	1.3

A suivre...
Gretta Mhanna
Unité de recherche et d'analyse fiscale

RÉDACTION ET PRODUCTION
La lettre interne du ministère des Finances
Éditée par l'Institut des Finances
Adresse: 512, Corniche al-Naher
B.P. 16-5870, Beyrouth, Liban
Tél: 01-425148/9 **Fax:** 01-426860
Site Internet: www.if.org.lb

Réalisation: Loubna Boustany
Supervision: Lamia El Moubayed Bissat
Photographe: la caméra de l'Institut
Mise en page et impression par: Salim Dabbous Printing Press
Rédaction: Des fonctionnaires du M.d.F. et toute l'équipe de l'I.d.F.

Thumbs.db